

## نظرات معاصرة في النحو العربي للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي

### الجملة العربية إنموذجاً

د. شيماء رشيد محمد زنگنة

كلية التربية - جامعة رابرين (رانية - السليمانية/ إقليم كردستان العراق)

البريد الإلكتروني:

[shaimaa\\_r\\_81@yahoo.com](mailto:shaimaa_r_81@yahoo.com)

### المخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة نظرات الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي لمباحث تتعلق بالجملة العربية من جوانب لا نجدها في الكتب والمصادر النحوية، أو أن من بحث في هذه الجوانب التي درسها د. كريم الخالدي لم يعط هذه الموضوعات حقها من الدراسة، أو درسوها لكن لم يأتوا بجديد، ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث لما نجد في نظرات أستاذنا د. كريم حسين ناصح من آراء جديدة في بعض الجوانب والموضوعات المتعلقة بالجملة العربية. وتناول البحث بداية تعريفاً مبسطاً للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، وللجملة العربية ومفهومه لدى القدماء والمحدثين، ونظرة د. كريم حسين للجملة العربية، ويتناول البحث أيضاً المشكلات التي أخلت بالبحث في الجملة بحسب رؤية د. كريم حسين والتي هي: إعراب الجملة، والتقسيم الشكلي للجملة، وإهمال دراسة الجملة، داعياً إلى دراسة الجملة دراسة دلالية، ومعنوية والاتساع في دراسة الجملة من خلال سياقها، وتراكيبها المعنوية، وأنماط بنائها، وطرائق إسنادها، كما وعرض هذا البحث آراء د. الخالدي في الجملة الظرفية والشرطية، وكذلك آراؤه في مسألة التلازم في بناء الجملة، ثم ختم البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

### المقدمة

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين على نعمه وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيد الأنام، أشرف الجن والإنس سيدنا محمد وعلى آله وصحبه النجباء الأطهار، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد؛ فقد جاء هذا البحث ليعلم الضوء على جهود عالم من علماء النحو في هذا العصر وهو أستاذنا الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي - حفظه الله - من خلال آرائه ونظراته في الجملة العربية في جوانب لم يسبق أن بحثه باحث آخر، وتوصله إلى نتائج جديدة من شأنها تيسير النحو العربي في بعض الجوانب المتعلقة بالجملة، مستفيداً من التراث النحوي الثري؛ ليستتير به وبآراء نحاة العربية؛ ومن خلال ثقافته الكبيرة وإمامه بالموروث النحوي، ونظراته الشمولية للنحو العربي، ومن خلال إدراكه للنظرية التي أسس عليها النحو ألا وهي (نظرية المعنى) الذي كشف عنها من خلال كتابه (نظرية المعنى في الدراسات النحوية)، وثقافته الواسعة للنظريات الغربية

الحديثة؛ التي اجتمعت كلها لتكوّن له أساساً متيناً؛ خرج لنا عن طريقه بنظراته الناضجة؛ فلكون نظراته في الجملة العربية نظرات عميقة وجديدة تستحق البحث كان علينا الوقوف على هذه الجهود والكتابة عنه؛ وفاءً منا لأستاذنا العزيز؛ لما زرعه فينا من أفكار، وعلم، وحبّ للبحث والاستقصاء؛ للوصول إلى آراء إن لم تكن جديدة، فالأجدر أن نسلك طريقاً للبحث نختلف فيه عن غيرنا؛ للوصول إلى الجوانب المشرقة في النحو العربي وإبرازه، فإكباراً منا لجهوده النيرة، ولما غرسه فينا؛ نقدم له وعن جهوده هذا البحث، ونرجو من الله التوفيق والسداد .

#### التعريف بالأستاذ د. كريم حسين ناصح الخالدي:

اسمه: كريم حسين ناصح عثمان، لقبه الخالدي، كنيته: أبو أحمد، من مواليد (١٩٤١)، وُلِدَ في مدينة (الناصرية) جنوبي العراق، وأكمل تعليمه الابتدائي والإعدادي فيها، وحصل على شهادة البكالوريوس من جامعة بغداد - كلية التربية عام (١٩٦٨)، وعمل مدرساً، واختصاصياً تربوياً في المدارس الثانوية في العراق، وحصل على لقب قائد تربوي بعد اجتيازه دورة تدريبية لمدة ستة أشهر في معهد التطوير التربوي في وزارة التربية بتقدير امتياز في عام (١٩٧٩)، ورُقِّي إلى وظيفة اختصاصي تربوي في اللغة العربية في عام (١٩٨١).

وأكمل تعليمه في الدراسات العليا، فحصل على شهادة الماجستير من كلية الآداب/ جامعة بغداد في عام (١٩٨٧)، وحصل على شهادة الدكتوراه من كلية الآداب/ جامعة بغداد في عام (١٩٩٠)، ونقل خدماته إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فُنسب إلى جامعة القادسية ومارس التدريس فيها لمدة أربع سنوات، ثم نقل إلى جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات في عام (١٩٩٥)، إذ دَرَسَ فيها لأعوام عديدة طلبة الدراسات الأولية والعليا، وأشرف على عدد من طلبة وطالبات الماجستير والدكتوراه في هذه الكلية، وكُفِّ برئاسة قسم اللغة العربية في كلية التربية للبنات عام (١٩٩٩).

وألقى محاضرات على طلبة الماجستير والدكتوراه في الجامعة المستنصرية، وأوفد إلى جامعة عدن للتدريس فيها، ومشرفاً على عدد من طلبة الدراسات العليا فيها<sup>(١)</sup>.

وللأستاذ الدكتور العديد من محطات الترقية، إذ حصل على لقب (مدرس) من جامعة القادسية في عام (١٩٩١)، ومن ثمَّ حصل على لقب (أستاذ مساعد) من الجامعة نفسها في عام (١٩٩٤) في المدة الصغرى لهذه المرتبة، وحصل على لقب (أستاذ) من جامعة بغداد في عام (١٩٩٩) في المدة الصغرى لهذه المرتبة، ومن أجل ذلك حصل على شكرٍ من معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ورئيس جامعة بغداد، كما كُفِّ بعضوية لجنة الترقيات العلمية ثم رئاستها لمدة خمسة أعوام.

وقام الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي بتأسيس جمعية اللسانيين العراقيين، واختير رئيساً للجمعية من لدن الهيئة الإدارية المنتخبة من لدن أعضاء الجمعية عام (٢٠١٠). كما أنه عضو في اتحاد الأدباء والكتاب العراقي والعربي.

وله العديد من المشاركات في الندوات والمؤتمرات العلمية في العراق وخارجه منها: ندوة بغداد لعدد من السنوات، وندوة الفراهيدي في جامعة البصرة، والمؤتمر العلمي لجامعة القادسية، والمؤتمر العلمي لجامعة ذي قار، وندوة جامعة جرش الأردنية، والمؤتمر السنوي الدولي للعربية والدراسات النحوية لجامعة القاهرة/ كلية دار العلوم، كما أنه شارك في المؤتمر الذي عقدته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن الدراسات اللسانية المعاصرة ، وله مشاركة في المؤتمر الذي عقدته الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ، وفي المؤتمر الذي عقدته جامعة صلاح الدين في أربيل، والمؤتمر الذي عقدته الجامعة المستنصرية / كلية الآداب عن دوسوسير، وأيضاً المؤتمر الذي عقدته جامعة الكوفة عن نهج البلاغة، فضلاً عن المؤتمر الذي عقدته جامعة الكوفة عن السيدة فاطمة الزهراء . (عليها السلام) ، وله مشاركة في ورشة العمل التي أقيمت في جامعة عدن عن الدراسات العليا. وله العديد من المشاركات في اللجان العلمية في قسم اللغة العربية في كلية التربية/ جامعة القادسية، وكلية التربية للبنات/ جامعة بغداد، ولجان الدراسات العليا فيها، واللجنة الامتحانية ولجنة الترقّيات العلمية<sup>(٢)</sup>.

أمّا البحوث فلأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي العشرات من البحوث المنشورة في المجالات العلمية المحكمة الرصينة في داخل العراق، وخارجه من أهمها:

- ١- الدلالة في النحو العربي: مجلة كلية التربية للبنات / جامعة بغداد العدد ٨ (٢) ١٩٩٧
- ٢- التلازم في بناء الجملة العربية: مجلة الأستاذ / العدد الثالث عشر / كانون الثاني ١٩٩٩
- ٣- المعنى النحوي في كتاب المقتضب للمبرد: مجلة كلية التربية للبنات، العدد الخاص ١٩٩٩ ومشارك في ندوة الفراهيدي في جامعة البصرة الخاصة بالمبرد.
- ٤- نظرات في المصدر المؤول وإعراب الجمل: مجلة الدراسات اللغوية / المملكة العربية السعودية / المجلد الرابع/ العدد ٣ / رجب/رمضان ١٤٢٣ هـ أكتوبر/ديسمبر ٢٠٠٢ م
- ٥- مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيويوه: مجلة المورد/ المجلد الثلاثون/ العدد الثالث ٢٠٠٢م - ١٤٢٣ هـ
- ٦- وضع الأسماء والأفعال في غير مواضعها: مجلة الدراسات اللغوية/ المملكة العربية السعودية / المجلد الخامس/ العدد الرابع شوال/ذو الحجة ١٤٢٤ هـ/يناير-مارس ٢٠٠٤ م
- ٧- الدرس النحوي بين الأصالة والتحديث: الأيام/ عدن يناير ١٩٩٨ م
- ٨- منهجنا ومناهج الآخرين في الدرس النحوي: الأديب مايو ٢٠٠٥ م

- ٩- المخزومي وتغيير اتجاه الدرس النحوي: الأديب نوفمبر ٢٠٠٥ م  
 ١٠- الجملة بين الموروث العربي والألسنية المعاصرة: الأديب/ يناير ٢٠٠٦ م  
 ١١- نحو منهجية معاصرة في النقد واللغة: الأديب / آب ٢٠٠٦ م  
 فضلاً عن نشره عشرات المقالات في الصحف العراقية والعربية في موضوعات النحو والدلالة والثقافة<sup>(٣)</sup>.

### الكتب المؤلفة المطبوعة:

للدكتور كريم حسين ناصح الخالدي عددٌ من الكتب المطبوعة الصادرة من دور النشر العربية المعتمدة منها:

- ١- أصالة النحو العربي، دار صفاء، عمان الأردن، ٢٠٠٥ م .
- ٢- نظرات في الجملة العربية، دار صفاء، عمان الأردن، ٢٠٠٥ م .
- ٣- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، عمان - الأردن، ٢٠٠٥ م.
- ٤- البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، دار صفاء، عمّان - الأردن، ٢٠٠٧ م .
- ٥- مناهج التأليف النحوي، دار صفاء عمّان - الأردن، ٢٠٠٧ م.
- ٦- الخطاب النفسي في القرآن الكريم دراسة دلالية أسلوبية، دار صفاء عمّان الأردن.
- ٧- حكمة الحج، دار العارف، ٢٠٠٩ م.
- ٨- قراءة لغوية ونقدية في الصحيفة السجادية، تأليف مشترك مع أ.د. حميدة صالح البلداوي، دار صفاء، عمّان - الأردن، ٢٠١٠ م.
- ٩- الموت والحياة في فكر الإمام علي بن أبي طالب : دار دجلة للطباعة والنشر، عمّان - الأردن، ٢٠١٤ م.

فضلا عن الكتب المخطوطة المعدة للنشر منها:

- ١- نظرية نحو الكلام : دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / لم تتجز طباعته بعد .
- ٢- محاضرات في المذاهب النحوية وتيسير النحو مطبوع بالآلة الكاتبة ويدرس في المرحلة الرابعة في جامعة القادسية.

هذا ولا يفوتني أن أذكر بأنّ الدكتور كريم الخالدي أشرف على العشرات من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في جامعة بغداد - كلية التربية للبنات، وفي الجامعة المستنصرية، وفي جامعة عدن في اليمن، فضلاً عن إلقائه المحاضرات على طلبة الماجستير والدكتوراه في هذه الجامعات.

### حدّ الجملة :

نالت قضية الجملة في النحو العربي - قديماً وحديثاً- اهتمام الدارسين لأنّها أساس اللغة العربية ومحورها، فهي البناء واللبنة الأساسية التي بها يستقيم الكلام، وهي من المصطلحات التي اختلف

النحاة قديماً وحديثاً في حدّها، فليس هناك حدّاً متفقاً عليه بين النحاة للجملة، وإنّما نجد للجملة كثيراً من التعريفات، وهذا الأمر ليس بدعاً ولا مثلية على الدراسات النحوية، والنحو العربي، وإنّما حال هذا المصطلح كحال سائر المصطلحات في عدم وجود تعريف متفق عليه؛ لاختلاف توجهات النحاة وأفكارهم ومناهجهم في تحديد مفهوم الجملة، ممّا أدّى إلى أن يكون هناك أكثر من حدّ للجملة.

قبل أن أبين مفهوم د. كريم حسين ناصح للجملة لا بدّ أن أذكر مفهوم الجملة لدى القدماء والمحدثين الذين سبقوا د. كريم حسين ناصح؛ لمعرفة ما تميّز به عمّن سبقه في مفهومه للجملة. نفق عند صاحب أوّل كتاب نحوي بين أيدينا وهو شيخ النحاة سيبويه (ت ١٨٠هـ)، فنجد أنّه لم يذكر مصطلح الجملة في كتابه، وهذا لا يعني غياب مفهومها في ذهنه، وإنّما وردت الجملة في عدّة مواضع بمعناها اللغوي، وقد ذكر مصطلح الكلام بمعانٍ كثيرة، إذ استعمله بمعنى الحديث، وبمعنى الأثر، والخطاب، وبمعنى الجملة<sup>(٤)</sup>، "وإذا أراد تدقيق مفهوم الجملة استعمل الكلام المستغني، والاستغناء، وكنت مستغنياً ويستغني الكلام"<sup>(٥)</sup>.

وذهب د. كريم حسين إلى أنّ كتاب سيبويه وإن كان خالياً من ذكر مصطلح (الجملة) إلّا أنّه كان زاخراً بالأحكام التي تخصّ الجملة، والتراكيب، والمعاني التي تؤدّيها هذه التراكيب<sup>(٦)</sup>. ويعدّ المبرد (ت ٢٨٥هـ) أوّل من ذكر مصطلح الجملة مشيراً إليها بقوله: "إنّما كان الفاعل رفعاً؛ لأنّه هو والفعل جملةً يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب، فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر إذا قلت: قام زيد، فهو بمنزلة قولك: القائم زيد"<sup>(٧)</sup>. ومن اللافت للنظر أنّ هذا الحد للجملة مازال مأخوذاً به إلى يومنا هذا، فلم يزد عليه النحاة كثيراً، ولم ينقصوا منه، فالمهم في الجملة الفائدة التي يحسن السكوت عليها، وعلى هذا الأمر ركّز غالبية من عرّف الجملة كما سأذكر.

واستعمل ابن السراج (ت ٣١٦هـ) مصطلح (الجملة المفيدة) قائلاً: "والجمل المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر"<sup>(٨)</sup>.

وتوسع معنى الجملة لدى النحويين بعد المبرد، فذهبوا إلى أنّ الجملة مكوّنة من ائتلاف الاسم مع الاسم أو الاسم مع الفعل، ولا ائتلاف للجملة في الفعل مع الفعل، أو الحرف مع أحدهما على خلاف في ذلك بين النحاة، كما سيأتي في الجملة الظرفية.

وحدّ أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) الجملة بقوله: "هذا باب ما ائتلف من هذه الألفاظ الثلاثة\* كان كلاماً مستقلاً وهو الذي يسميه أهل العربية الجمل: اعلم أنّ الاسم يأتلف مع الاسم يكون منها كلام وذلك نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وعمرُو ذاهبٌ، والفعل مع الاسم نحو: قامَ زَيْدٌ، وذهبَ عمرُو..."<sup>(٩)</sup>. وهو بهذا يساوي بين الكلام والجملة، وهما عنده مترادفان.

وقال الجرجاني (٤٧١هـ) في حده للجملة موضحاً معنى الإفادة الذي هو شرط عدّ المؤتلفين جملة: "واعلم أنّ معنى الائتلاف الإفادة؛ وذلك لا يكون إلا بين الاسم والاسم كقولك: زيدٌ أخوك،... أو بين الفعل والاسم كقولك: خرج زيدٌ،...، واعلم أنّ الفعل لا يتألف مع الفعل،... وكذا لا يقع الائتلاف بين الحرف ولا بين الاسم والحرف..."<sup>(١٠)</sup>.

إذن فالجملة في مفهوم النحاة القدماء ما ائتلف من أكثر من كلمتين أفاد فائدة تامة يحسن السكون عليها، مكوّنه من اسم واسم، أو اسم وفعل، أو اسم وحرف عند عددٍ من النحاة، ولا ائتلاف بين فعل وفعل، ولا بين فعل وحرف.

وعند تصفحنا لكتب القدماء والمحدثين نجد أنّهم يخلطون بين مصطلحي (الكلام) و(الجملة)، إذ نجد اتجاهين في تعريف الجملة، فالإتجاه الأول هو اتجاه من جعل الجملة والكلام مترادفين، أي أنّهما مصطلحان لشيء واحد، فالكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام، ويمثل هذا الإتجاه، ابن جني (ت٣٩٢هـ)<sup>(١١)</sup>، والجرجاني، والزمخشري (ت٥٣٨هـ)، وابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ومن تبعهم، قال الجرجاني: "اعلم أنّ الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمى كلمةً، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: خرج زيدٌ سمّي كلاماً وسمّي جملةً"<sup>(١٢)</sup>.

ويقول الزمخشري أيضاً: "الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين، كقولك: زيدٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك،...، وتسمى الجملة"<sup>(١٣)</sup>.

والإتجاه الآخر هو اتجاه من جعل الجملة والكلام مختلفين، ويمثل هذا الإتجاه رضي الدين الاسترأبادي (ت٦٨٦هـ) الذي ذهب إلى أنّ الكلام أعمُّ من الجملة قائلاً: " وكلُّ كلامٍ جملةٌ ولا ينعكس"<sup>(١٤)</sup>، وابن هشام ومن تبعه من النحاة<sup>(١٥)</sup>، إذ قال بعد أن ذكر أنّ بعض النحاة توهموا فجعلوا الكلام والجملة مترادفين: "والصواب أنّها أعمُّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمّعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكلُّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام"<sup>(١٦)</sup>، فشرط الكلام الإفادة، أمّا الجملة فلا يشترط فيها أن تكون مفيدة، وإنّما يشترط فيها الإسناد سواء أفادت أم لم تفد؛ ولذلك تعدُّ الجملة أعمُّ من الكلام، إذ كلُّ كلامٍ مفيد، وليست كلُّ جملةٍ مفيدة<sup>(١٧)</sup>.

قال الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) في ذلك أنّ الجملة: "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفادت كقولك: (زيدٌ قائمٌ)، أو لم يفد كقولك: (إن يكرمني)، فإنّه جملة لا نقيده إلا بعد مجيء جوابه، فتكون أعمُّ من الكلام مطلقاً"<sup>(١٨)</sup>.

أمّا المحدثون من النحويين فقد اختلفوا أيضاً في تعريفهم للجملة، إذ نجد أنّ د. إبراهيم أنيس يعرف الجملة بقوله: "إنّ الجملة في أقصر صورها هي أقلُّ قدرٍ من الكلام يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر"<sup>(١٩)</sup>، ويلاحظ من خلال هذا التعريف

أنَّ د. إبراهيم أنيس جعل الجملة والكلام مترادفين وساوى بينهما، فهو يجيز أن تتركب الجملة من كلمة واحدة، وهذا يعني أنَّ فكرة الإسناد غير لازمة لتركيب جملة صحيحة<sup>(٢٠)</sup>.  
 وذهب د. مهدي المخزومي في تعريفه للجملة مذهباً قريباً من مذهب د. إبراهيم أنيس، متمسكاً بفكرة الإسناد أيضاً ذاهباً إلى أنَّ الجملة قد تخلو من المسند أو المسند إليه<sup>(٢١)</sup>.  
 نجد أيضاً أنَّ د. إبراهيم السامرائي قد تمسك بفكرة الإسناد في تحديده لمفهوم الجملة قائلاً:  
 "ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد، فالجملة كيفما كانت اسمية، أو فعلية قضية إسنادية"<sup>(٢٢)</sup>.

واقترح أحد الباحثين تعريفاً للجملة قائمة على فكرة الإسناد والإفادة أيضاً، ذاهباً إلى أنَّ الجملة:  
 "المركب المتضمن علاقة إسنادية واحدة أو أكثر، مشروطاً فيها الإفادة المعنوية"<sup>(٢٣)</sup>.  
 وعرّف د. فخر الدين قباوة الجملة بقوله: "وهي الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، أو أداة الشرط مع جملتيه، وما تفرّع عن ذلك"<sup>(٢٤)</sup>.

وذهب د. مصطفى حميدة إلى وضع تعريف جديد للجملة قائم على فكرة الارتباط والربط وذلك أنَّ "الجملة وحدة تركيبية تؤدي معنىً دلاليّاً واحداً، واستقلالها فكرةً نسبيةً تحكمها علاقات الارتباط والربط، والانفصال في السياق"<sup>(٢٥)</sup>.

من خلال ما تقدّم عرضه نجد تبايناً بين المحدثين في الأساس الذي اعتمدوا عليه في حدّهم للجملة، بين الإفادة، والإسناد، والتلازم والربط وغير ذلك من الأسس، ونجد أنَّ آراء المحدثين كانت صدى لدراسات القدماء، فهي متفاوتة بين من قال بالتبادل بين الجملة والكلام، من هؤلاء الأستاذ عباس حسن الذي ساوى بين الجملة والكلام في قوله: "الكلام والجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد"<sup>(٢٦)</sup>.

ومن رفض ذلك وعدّ الكلام أعمّ من الجملة وبينهما تباين واختلاف<sup>(٢٧)</sup>، ومن المحدثين نجد أنَّ د. فخر الدين قباوة فرّق بينهما أيضاً قائلاً: "إنَّ تميّز الجملة من الكلام لا يعني الاختلاف بينهما دائماً، فقد يلتقيان، فتكون الجملة كلاماً، والكلام جملةً،... نحو: زيدٌ أخوك، قام محمدٌ، في حين أنَّ بعض الكلام لا يكون جملةً، نحو: قام محمدٌ وأخوك جعفرٌ، بل هو جملتان وقد يكون أكثر"<sup>(٢٨)</sup>.  
 وفي خضم هذا الخلاف في تعريف الجملة والخط بين مصطلح الكلام والجملة، انتقد د. كريم حسين هذه الظاهرة، وكيف أنَّ النحويين يخلطون بينهما، ويعدّون الكلام أعمّ من الجملة، أو عدّهما مختلفين، واستنتج من خلال آراء وأقوال النحاة أنَّ الكلام هو الجملة، والجملة هي الكلام ولا فرق بينهما<sup>(٢٩)</sup>.

وقد حدّد د. كريم حسين ناصح الجملة بقوله: "ائتلاف كلمتين أو أكثر أفادتا معنى تاماً يحسن السكوت عليه، وحسن السكوت يعني استغناء المخاطب بالمعنى فلا يطلب المزيد منه، وبذا افترق

عن الكلام المؤلف من كلمتين أو أكثر، والذي لا يفيد معنى تاماً يحسن السكوت عليه، كالمضاف إليه، والموصوف وصفته، والمعطوف والمعطوف عليه، والموصول وصلته، والجار والمجرور، والظرف وما أضيف إليه، نحو: دارُ زيدٍ، والرجلُ الطويلُ، وزيدٌ ومحمدٌ، والذي جاء، وفي الدارِ، ويومُ الجمعةِ، ذلك أنَّ هذه العبارات لا تدلُّ على معنى تام، بل يتوقف معناها على ما أسند إليه، أو ما يسند هو إليه ليكون كلاماً تاماً، ومفيداً فائدةً يحسن السكوت عليها<sup>(٣٠)</sup>.

وما تميّز به د. كريم الخالدي عن غيره من النحاة قداماء ومحدثين، أنه ميّز بين نوعين من التراكيب وهي: التراكيب التامة التي يحسن السكوت عليها، والتي تسمى بـ (الجملة) وشرط عدّها جملة، والتراكيب التي لا تعدّ جملة، وبين سبب ذلك؛ وهو أنَّ هذه التراكيب المتضايقة، والتي عدوا بعضها كالكلمة الواحدة كالمضاف والمضاف إليه، والموصوف وصفته، والظرف وما أضيف إليه، وصلة الموصول - ، فعلى الرغم من أنّها تسمى جملة، فهي لا تعدّ جملة قائمة برأسها - فهذه التراكيب المؤتلفة من أكثر من كلمة لا تعدّ جملاً لأنّها لا يمكن أن يحسن السكوت عليها وتتمُّ بها الفائدة للمخاطب.

وهذا التفسير لم أجده بهذه الدقة عند غيره ممّن سبقه من النحاة، أو الباحثين في النحو، مستفيداً من كلام المبرد، ومن سبقه في عدّ الفائدة وحسن السكوت الأساس في حدّ الجملة.

ولذلك نجد أنّه من المهم أن نذكر أنّ من المشكلات الكبيرة التي أخلّت بالبحث النحوي إهمال دراسة الجملة، وهذه إحدى الأمور التي عالجها د. الخالدي عند دراسته للجملة العربية، منادياً على أهمية دراسة الجملة العربية، معرضين رأيه وآراء غيره في هذا الموضوع.

#### أولاً: أولوية دراسة الجملة:

عندما نتصفح أمّهات الكتب النحوية، نجد أنّ منهج مؤلفيه قائم على دراسة الموضوعات النحوية في ضوء (نظرية العامل النحوي)، من دون الالتفات إلى دراسة الجملة، والمعنى الذي قام عليه النحو العربي، فقد كان انصراف النحو على الإعراب، وتوجيه الاهتمام الأكبر هو العلة الأولى التي أدت بالنحو إلى الانحراف عن معناه، وعن وظيفته أصلاً<sup>(٣١)</sup>؛ ولهذه العلة نجد النحويين، ولاسيما المتأخرون منهم يدرسون النحو والموضوعات النحوية في أبواب مستقلة، بادئين بدراسة المبتدأ والخبر وما يتعلق بهما من موضوعات كالنواسخ، ومن ثم الفعل والفاعل ومعمولاتها من مفاعيل، والحال، والتمييز، والاستثناء، وما يعتري في أثناء دراسة هذه المفردات من علل وعوامل وتعليقات، وتأويلات، واستغراق البحث في بعض التفاصيل عند دراسة كل موضوع دراسة منفصلة كبيان أنواعها، وحدّ كل نوع، ودراسة الأصول والفروع، فقلماً نجدهم يهتمون بدراسة العلاقات الناتجة بين هذه الألفاظ عندما يتركب منه الكلام، لا بل من النادر أن نجدهم يعتنون بدراسة الجملة، إلاّ اللهمّ عندما يدرسون إعراب الجمل (الجمل التي لها محلّ من الإعراب، والجمل



التي لا محلّ لها من الإعراب)؛ لذلك نجد أنّ الدرس النحوي غرق "في لجاجٍ من المباحث الخاصة بالمفردات؛ إلى الحدّ الذي بويّت كتبهم في ضوئها، فجاءت مقسّمة على أبواب الاسم والفعل والحرف، أو مبيّنة على أساس المعمولات: كالمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، أو على أساس المبني والمعرب، ولم تؤلّف كتب على أساس الجملة إلاّ في النزر اليسير على نحو (كتاب أقسام الخبر) \*\* لأبي علي الفارسي، وما كتبه ابن هشام في المغني اللبيب، والإعراب عن القواعد وشرحه...، فسار البحث اللغوي والتأليف النحوي، بحسب حاجة المتعلمين لا بحسب ما تقتضيه اللغة وبنائها الجملي" (٣٢).

ونجد أنّ د. مهدي المخزومي قد أشار إلى إهمال النحاة القدماء قبل ابن هشام لدراسة الجملة، لانشغالهم بالإعراب ونظرية العامل قائلاً: "ومع أنّ الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى، وأنّ لها أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم، كان حظها من عناية النحاة قليلاً جداً، بل لم يعرضوا لها إلاّ حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلاّ في ثنايا الفصول والأبواب، ولم يشرروا إليها إلاّ حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة، والنعت الجملة، والحال الجملة ... " (٣٣).

ونتيجة لكل ذلك نجد أنّ د. أحمد عبد الستار الجوّاري بيّن أهمية دراسة الجملة، وكونه أجدى من دراسة المفردات، وأوصى من يبحثون في التيسير النحوي أن يبدؤوا من دراسة الجملة قائلاً: "علّ ممّا لا خلاف عليه بين الباحثين في علوم العربية، أنّ دراسة الجملة أجدى وأنفع وأضمن للفائدة، من دراسة الألفاظ المفردة ابتداءً، وقد يكون أولى بمن يتصدى من الباحثين لتيسير النحو، أن يجعل دراسة الجملة أوّل ما يعرض له ويعنى به؛ ذلك لأنّ فهم مفردات الجملة، ومعرفة أحوال تلك المفردات، ينبغي أن تأتي من خلال الإدراك الكلي لتركيب الجملة، وللعلّاقة التي يقوم بين أجزائها" (٣٤).

ويرى د. كريم حسين ناصح-سائراً على نهج أساتيدّه- أنّ الأولوية في دراسة النحو العربي يجب أن يكون لدراسة الجملة؛ ذلك أنّ المتكلمين يعبرون عن أغراضهم والتفاهم فيما بينهم يكون بالجمال لا بالألفاظ قائلاً: "صار من المسلمات في الدرس اللغوي أنّ المتكلمين يعبرون عن أغراضهم وحاجاتهم، ويتفاهم بعضهم مع بعض الآخر بالجمال لا بالألفاظ، ...، وكان الأولى أنّ يبدأ الدرس النحوي بالجملة، ويكون تقسيم مباحثه في ضوئها، وليس بحسب المفرد، أو بحسب ما يجري عليه البحث في الكتب النحوية، فصارت مباحث الجملة متفرقة تأتي هنا وهناك" (٣٥).

وهذا لا يعني أنّ علماء النحو القدامى أهملوا البحث في الجملة إلاّ أنّ انغماسهم في العمل والدراسة في ضوء نظرية العامل ممّا أدّى بهم الأمر إلى دراسة الموضوعات النحوية في أبواب

متفرقة بحسب ما يقتضيه الإعراب ونظرية العامل، وهذا الأمر صرفهم عن التأليف في المباحث المختصة بالجملة إلا ما ندر.

فالنحويون كانوا رواداً في دراسة التركيب والجملة واعتنوا عناية كبيرة بالنظم، ولم يكونوا بعيدين عن هذا المجال، كما أنهم درسوا دقائق التراكيب والجمال وفتحوا مغاليقه، ومهدوا الطريق لمن يريد الدخول في هذا المجال الرحب من الدرس النحوي؛ ذلك أنهم عندما درسوا أجزاء التراكيب في أبواب منفصلة كانوا يسعون إلى الوصول لدراسة التركيب والجمال ومعرفة المعنى النحوي الكلي الشامل<sup>(٣٦)</sup>، فعندما نتصفح كتاب سيبويه وهو أول كتاب نحوي نجده قد أقام دراسته اللغوية فيه على أساس الجملة جاعلاً إياها العنصر الأساسي في دراسته، إذ عرض في ضوئها جميع الظواهر النحوية والصرفية والصوتية، "فهو يستند إلى الكلام المستعمل ليكتشف البنية النمطية للغة العربية، وما يجري عليها من التحولات، ولم يكن لينم ذلك إلا بعد إدراك عميق لتلك البنية"<sup>(٣٧)</sup>. وهذا ما نريد أن نؤكد من أن الدرس النحوي لم يهمل دراسة الجملة جملة وتفصيلاً، ولكن المتأخرين من النحويين هم من أثاروا على الدرس النحوي؛ لجعلهم النحو يدور حول العامل والمعمول، ونظرية التلازم بين أركان الجملة وبنوا جميع أحكامهم النحوية في ضوء هذه التصورات التي سنناقشها في ضوء رؤية د. كريم حسين ناصح لها.

#### ثانياً: نقد نظرية التلازم في بناء الجملة، وإعادة وصف الجملة:

عندما ننظر للفكر النحوي نجد أن النحو العربي بُني على أساس نظرية التلازم بين أركان الجملة، التي اعتمدت عليها جميع الموضوعات النحوية ومعالجاتها، على أساس تلازم ركني الجملة: (المسند والمسند إليه)، فعندما نتصفح الكتب النحوية نجد أن هذا الأثر واضح، بادي على الدراسة النحوية، والذي أوصل النحو إلى ما وصل إليه لدى المتأخرين من النحاة، من خلال نظرية التلازم الذي طُبِقَ عن طريق نظرية العامل، فكل الموضوعات النحوية لها مساس مباشر بهذه النظرية، فأبواب الحذف والتقدير والتأويل، والتقديم والتأخير، والتعدي واللزوم، والإعراب التقديري، والإعراب المحلي، وحديثهم عن الملازمة بين المضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، وغير ذلك من الأبواب النحوية التي عندما ننظر في جوهرها نجد لنظرية التلازم الأثر البالغ فيها وفي تأسيسها؛ من أجل ذلك وجدنا د. كريم حسين ناصح الخالدي قد أثاره هذا الأمر، وتتبّه الى هذه المسألة، وقادته دراسته إلى عدد من النتائج المهمة التي هاده الله إليها؛ نتيجة تدبر وتفكير، والأمر المهم الذي يحسب للدكتور الخالدي ما توصل إليه من فكرة جديدة حاول فيها إعادة وصف الجملة بما يتفق وروح اللغة العربية، وإبعاد النحو عن الجانب الفلسفي، وإخراجه من سيطرة العامل ونظرية التلازم.

نظرية التلازم:

ينفق النحاة على أنّ للجملة ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، ولا بُدَّ من وجودهما ليتمَّ معنى الكلام ولا يستغني أحدهما عن الآخر، وهما ما اصطُح عليه بـ (المسند والمسند إليه)، إذ هما عمدة الكلام ولا يصحُّ الكلام من دونهما.

أولُّ من أشار إلى فكرة التلازم بين ركني الجملة سيبويه حين وصف المسند و المسند إليه قائلاً: "وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدأً، فمن ذلك الاسم المبتدأ، والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بُدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأولُّ بُدُّ من الآخر في الابتداء"<sup>(٣٨)</sup>.

وعلق د. كريم الخالدي على نص سيبويه موضحاً ما يعنيه بالتلازم في بناء الجملة قائلاً: "وهذا النص يظهر بجلاء ركني الجملة الرئيسين (المسند والمسند إليه) يرتبط أحدهما بالآخر إلى حدِّ التلازم، والافتقار، أي أنّ المبتدأ لا يتمُّ معناه إلا بالخبر، ولا يؤلَّف الجملة إلاً باجتماعه معه...، وقد استنتج النحاة من كلام سيبويه عن المسند والمسند إليه، أنّ كلاً منهما لا بُدَّ له من الآخر، فلا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، بل يحتاج إليه لإتمام معناه، وهذا الاحتياج، أو الافتقار وعد الانفكاك هو ما نعنيه بالتلازم والملازمة في بناء الجملة"<sup>(٣٩)</sup>.

واستنتج د. الخالدي نتيجة بحثه المتعمق في أثر نظرية التلازم في الدرس النحوي، المباحث التي بنيت على فكرة التلازم وهي:

- اعتماد التلازم في إيضاح عدد من العوامل، كـ ( عامل رفع المبتدأ والخبر، وعامل الجزم في جواب الشرط ، وعامل نصب المفعول فيه)
- اعتماد التلازم في تفسير معاني الحالات الأعرابية منها (معنى الرفع الإسناد، و معنى النصب الفضلة).
- الاعتماد على التلازم في وضع كثير من أبواب الحذف<sup>(٤٠)</sup>.

قال د. الخالدي مبيناً أثر التلازم في وضع أبواب الحذف: "لاشكَّ في أنّ كثيراً من مباحث الحذف جاء في ضوء فكرة التلازم؛ ذلك أنّ الحذف يعني نقصان ركن من الركنين الرئيسيين اللذين ينبغي تلازمهما لدلالة قرينةٍ عليه، أو نقصان إحدى الفضلات التي تؤدي معاني إضافية لمعنى هذين الركنين؛ لدلالة قرينةٍ عليه أو من غير دلالة"<sup>(٤١)</sup>.

ويعدُّ باب الحذف في النحو العربي من أوسع الأبواب الذي يظهر فيه التلازم - أو نظرية التلازم إن صح التعبير عنه - ؛ وذلك لأنَّ النحاة جعلوا فكرة التلازم بين أركان الجملة من أساسيات بناء الجملة فلا وجود للمبتدأ من دون الخبر، فهما ما لا يغني الواحد منها عن الآخر وهذا تعبير شيخ النحاة سيبويه، ولا بُدَّ للفعل من فاعل فهما متلازمان فإذا فقد ركن من هذه الأركان

المتلازمة أول، وقدّر؛ ولذلك نقول أنّ باب الحذف من الأبواب التي بنيت على أساس (فكرة التلازم) بين أركان الجملة.

فلا يمكن للحذف أن يتحقق عند جمهور النحاة وعلماء العربية إلا لوجود قرينة دالة على المحذوف، قال ابن هشام عند دراسته لباب الحذف ووضعه لشروط الحذف: "الشرط الثاني أن لا يكون ما يحذف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبة، ولا مُشْبِهَةٌ"<sup>(٤٢)</sup>.

وعدّ د. تمام حسّان الملازمة الذي أطلق عليه (الاستلزام) من أهم القرائن الدالة على المحذوف، قال: "وأهم القرائن الدالة على المحذوف هي الاستلزام...، وكلاهما \*\*\* من القرائن اللفظية الداخلة في مفهوم التضام"<sup>(٤٣)</sup>.

رأي د. كريم حسين في نظرية التلازم:

وناقش د. كريم الخالدي نتيجة بحثه لفكرة التلازم في الأبواب النحوية ما أثارته هذه الفكرة من أمور في الدرس النحوي، منها ما ذهب إليه النحاة في عد بعض التراكيب كالكلمة الواحدة نتيجة الملازمة أو التلازم بينهما، وهذه التراكيب هي: (المضاف والمضاف إليه)، و(الموصول وصلته)، و(لا النافية للجنس واسمها)، و (الصفة والموصوف)، لمعرفة مدى العلاقة بين فكرة التلازم بين أجزاء هذه التراكيب، وفكرة التلازم بين المسند والمسند إليه للخروج بنتائج من شأنها تصحيح بعض المفاهيم النحوية.

وأشار د. الخالدي إلى أنّ النحاة لاحظوا أنّ العلاقة بين أجزاء هذه التراكيب (المضاف والمضاف إليه)، و(الموصول وصلته)، و(لا النافية للجنس واسمها)، و (الصفة والموصوف) هي علاقة ملازمة وتكميل وتتميم، ما جعل هذه التراكيب كالكلمة الواحدة، وهذا ما جعلهم يمنعون الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو الصفة والموصوف، أو الصلة والموصول و غير ذلك من هذه التراكيب، أو تقديم أجزائها بعضها على البعض الآخر<sup>(٤٤)</sup>.

وقد توصل د. الخالدي نتيجة هذه الدراسة إلى أنّ فكرة الملازمة بين المسند والمسند إليه غير صحيحة؛ ذلك أنّ النحاة جعلوا التلازم أساساً في بعض الأحيان لعمل بعض أجزاء الجملة في بعض، وفي أحيانٍ أخرى لا تكون هذه الملازمة عاملة كالملازمة التي بين المضاف والمضاف إليه أو التي بين الصفة والموصوف أو الصلة والموصول وغيرها من التراكيب المتلازمة؛ لذلك جاءت الأحكام التي بُنيت في ضوء فكرة التلازم غير صحيحة، وغير ثابتة، وميّز بين فكرة الإسناد والتلازم القائمة بين المسند والمسند إليه، وبين هذه التراكيب المتلازمة، بأنّ الفرق بينهما هو تمام المعنى، فالإسناد بين المسند والمسند إليه في نحو: (سافر زيد، أو زيدٌ مسافراً) شرطه (تمام المعنى) يحسن السكوت عليه، أمّا التراكيب الأخرى من نحو (سفر زيد) فوصفها د. كريم الخالدي بأنّها تراكيب (ناقصة المعنى) لأنّها لا يحسن السكوت عليها، قائلاً: "وفي هذه ينحاز الإسناد في

هاتين الجملتين بكونه إسناداً، ويفيد فائدةً يحسن السكوت عليها، أمّا الإسناد في التراكيب الأخرى فهو إسناد ناقص يفيد فائدةً لا يحسن السكوت عليها<sup>(٤٥)</sup>.

وبين أن الفرق بين الإسناد في الجملة والإسناد في هذه التراكيب، هو أن الإسناد هو الإخبار بكلمة أو أكثر عن كلمة أخرى، من غير التأكيد على فكرة التلازم، أي أننا قد نكتفي بركن من أركان الجملة دون الآخر إذا دلّ السياق أو القرائن على المعنى المقصود، من دون حاجة لذكر الركنين معاً<sup>(٤٦)</sup>.

وما تجدر إليه الإشارة أن عدداً من النحويين الأصوليين أطلقوا على هذه التراكيب المتلازمة بـ (الجملة الناقصة)؛ وذلك لنقصان النسبة عندهم بين المضاف والمضاف إليه، وبين الصفة والموصوف<sup>(٤٧)</sup>.

### حل القضية (إعادة وصف الجملة):

وفي ضوء هذا الفهم توصل د. كريم حسين الخالدي إلى وصف الجملة العربية وصفاً جديداً مبنياً على نصوص القرآن الكريم، ليكون الحل البديل عن هذه النظرية التي أضرت بالنحو العربي أيما ضرر، مجملاً إياها في ثلاث حالات هي:

١- إن الجملة العربية يمكن أن يعبر عنها بركنين أساسيين من أركان الجملة وهما المسند والمسند إليه، وهي الطريق الأكثر شيوعاً في بناء الجملة.

٢- إن الجملة قد لا يتم معناها بالمسند والمسند إليه فقط بل لا بد من ذكر الفضلة المتممة للمعنى، والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

٣- يصح التعبير عن المعنى المقصود بركن واحد من أركان الجملة، إذا كان التركيب يوحي بتمام المعنى من غير الاحتياج إلى ذكر الركن الآخر؛ وذلك بوجود قرائن أو موحيات، أو إشارات تدلّ على الركن الآخر<sup>(٤٨)</sup>.

إذن فمعنى الجملة قد يتم بالمسند والمسند إليه وحدهما، أو بأحد الركنين من غير احتياج إلى الركن الثاني، أو أن المعنى لا يتم إلا بذكر الفضلة المتممة للمعنى وهذا ما أكدته النحاة قديماً وحديثاً، قال د. محمد حماسة: "وقد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد مثل قوله تعالى: ((وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ)) [الأنبياء: ١٦]، فإنّ العنصرين الأساسيين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعنوية (لاعبين)، وإذا حذفنا هذه الحال اختلّت الجملة أيما اختلال في معناها رغم اكتمال عناصرها الأصلية من الفاعل والفاعل وقد زاد فيها عنصر غير مؤسس آخر وهو المفعول به<sup>(٤٩)</sup>.

وهذا يؤكد ما ذكره د. الخالدي من أن الجملة لا يمكن أن تتركب أحيانا من دون الفضلة، فلا تكتفي بالمسند والمسند إليه، وإنما لا بد من ذكر الفضلة من مفاعيل أو حال أو غيرهما؛ لتمام

المعنى التي هي شرط الجملة، إذ إن وجودها - أي الفصلة - أساسي في أداء المعنى المقصود، فوضّح د. الخالدي الأساس المعتمد في بناء الجملة هو المعنى المقصود لا التلازم، وذلك في قوله: "الأساس في ذلك هو المعنى المقصود، وليس الحكم الذي أصدره النحاة، وأرادوا تطبيقه قسراً على كلّ النصوص بالقول بمبدأ الملازمة بين أجزاء من الكلام إلى الحدّ الذي لا يجوز فيه مجيء أحدهما دون الآخر، وهذا وهم اتضح بالبيّنة والدليل عدم جدوى الأخذ به في الدراسات النحوية"<sup>(٥٠)</sup>.

وبهذا يرى د. الخالدي أنّ هذا الوصف المتمثل بالاتجاه الثالث يجعلنا أن نعيّد النظر في كثير من الأحكام التي ذكرها النحاة في مسائل الحذف والإضمار، وفيه تأسيس لوضع اتجاه جديد في دراسة الجملة العربية، يختلف عن الاتجاه الذي سلكه النحاة في دراسة النحو والذي قام على فكرة التلازم التي أفضت إلى كثير من مباحث الحذف<sup>(٥١)</sup>، وهذا الاتجاه هو اتجاه الاستغناء في دراسة الجملة العربية، إذ يجوز الاستغناء عن أحد أركان الجملة إذا دلت القرائن والسياق على المعنى المقصود من دون الحاجة إلى تقدير المحذوف؛ إذ نفي دلالة التركيب بالتعبير عن المعنى المقصود بركن واحد، فلا حاجة إلى ذكر الركن الآخر<sup>(٥٢)</sup>. والذي أثبتته في كتابه ( البديل المعنوي من ظاهرة الحذف)، منكرًا ورافضاً ظاهرة الحذف في العربية، داعياً إلى إلغاء هذا الباب؛ لكون فكرة الحذف وهماً من الأوهام التي لا يصحّ القول به في اللغة العربية، وأنّما هو استغناء لما في اللغة من علامات وإيحاءات ودلالات تغني عن ذكر بعض أركان الجملة<sup>(٥٣)</sup>.

ولا بد لنا من الإشارة إلى أنّ الدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري قد نبّه على هذا الاتجاه بعد دراسة مستفيضة لأساليب القرآن الكريم، وبيان أهمية المعنى المقصود في بناء الجملة، الذي يعدّ الموجّه لبنائها وصياغتها ممّا يقضي بضرورة اكتمال عناصرها، أو نقص بعضها، أو الاكتفاء بأحدها، ويعتمد هذا البناء على السياق والحال والقرائن في استغناء أحد الركنين عن الآخر، واستنتج من خلال ذلك حقيقتين :

- ١- "إن بعض الأسماء التي يؤتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى والإيحاء بحيث لا تحتاج إلى ما يوضحها أو يصفها أو يسند إليها .
- ٢- الاكتفاء بمجمل ما يدل عليه السياق من معنى الوصف والإسناد من دون التقيد بورود لفظ يُشار إليه بضمير أو نحو ذلك"<sup>(٥٤)</sup>.

ثالثاً: أقسام الجملة :

للجملة في اللغة العربية ركنان أساسيان يربط بينهما علاقة معنوية وهي الإسناد، فالخبر يسند إلى المبتدأ، والفعل يسند إلى الفاعل، أو نائب الفاعل، وعلى هذا فالفعل والخبر مسند، والمبتدأ والفاعل أو نائب الفاعل مسند إليه، ونتيجة لهذه النظرة في بناء الجملة نجد أنّ النحاة قسّموا الجملة

على قسمين وهما: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية<sup>(٥٥)</sup>، وزاد بعضهم الجملة الشرطية، والجملة الظرفية.

إذن فالنحويون القدماء قَسَمُوا الجملة بحسب الشكل على قسمين: جملة اسمية وهو ما ابتدأ باسم، وجملة فعلية وهو ما ابتدأ بالفعل، وما دونهما من الجمل، فجعلوها منضوية تحت هذين القسمين، إمّا جملة اسمية، أو جملة فعلية كالجملة الشرطية التي جعلوها ضمن الجملة الفعلية، والجملة الظرفية التي جعلوها تحت الجملة الاسمية، وتبعهم في ذلك عدد من النحاة المعاصرين. قال ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) متحدثاً عن أنواع الجمل بعد أن ذكر تقسيم الزمخشري لها: "وهي في الحقيقة ضربان اسمية وفعلية؛ لأنّ الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين، الشرط فعل وفاعل، والجزاء فعل وفاعل"<sup>(٥٦)</sup>.

إذاً؛ فالأساس الذي اعتمده النحويون القدماء في تقسيمهم للجملة وتمييزهم بين الجملتين الاسمية والفعلية هو بنيوي شكلي، فهم لم يراعوا في تمييزهم بين الجملتين إلاّ مسألة الإسناد، مهملين نوع المسند، فالجملة المصدرية بالفعل عندهم جملة فعلية، والجملة المصدرية بالاسم اسمية، وإن كانت تتضمن الفعل، من دون الالتفات إلى الجانب الدلالي في هذه التراكيب، فالأساس عندهم ما يقع في صدر الجملة للتمييز بين أنواعها<sup>(٥٧)</sup>؛ ولذلك نجدهم اختلفوا في تحديد أنواع الجمل نتيجة اختلافهم في اعتبار ما يقع في صدر الجملة وعدها جملة اسمية أو فعلية. وزاد عددٌ من النحاة الجملة الظرفية والجملة الشرطية، من دون تحديدٍ لحدود هاتين الجملتين وبنائهما، والفروق التي تفصلهما عن الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية<sup>(٥٨)</sup>.

وذهب د. كريم حسين ناصح الخالدي إلى أنّ الجملة الشرطية، والجملة الظرفية قسمان قائمان برأسهما كما سيأتي، منتقداً التقسيم الشكلي للجملة؛ لما له من أثر سلبي بحسب رأيه في تضيق البحث في الجملة، داعياً إلى توسيع رقعة البحث في الجملة وشمول أنواع أخرى من الجمل نتيجة الاعتماد على الجانب الدلالي في تقسيم الجملة، قائلاً: "والذي نراه أنّ الاقتصار على هذا النمط من التقسيم يضيق البحث في الجملة؛ لأنّه يستبعد الجانب الدلالي في دراسة الجملة، وهذا ما يدعوا إلى الاتساع في تقسيمات الجملة وشمول أنواع أخرى لم تدرس في الماضي دراسة معنوية، وتوضع لها الحدود والدلالات كالجملة القسمية، وهي جملة لها أركانها وطرائق نظمها، ولجوابها شروط ومواصفات، ولها اشتراك مع الجملة الشرطية، ومثلها الجملة الاستفهامية التي تعدّ نمطاً خاصاً من الكلام له حروفه وأسمائه وأساليب التعبير في الحالات المختلفة، وكذلك الحال في جملة النفي، وجملة التمني، وجملة الترجي، وجملة المدح والذم، وجملة التعجب وغيرها من الجمل، ولاشكّ أنّ كلّ واحدة من هذه الجمل تختلف عن الأخرى في بنائها ودلالاتها، فليس من الدقّة أن نقول: هذه جملة فعلية منفية، وهذه جملة اسمية منفية"<sup>(٥٩)</sup>.

سأخصُّ بالدراسة آراء د. كريم حسين ناصح للجملة الشرطية والجملة الظرفية؛ ذلك أنه أفرد لهما الحديث لكونهما جملتين مستقلتين برأسهما استقلالاً تاماً، أمَّا الجملتان الفعلية والاسمية، فلا أرى أيَّ حاجة للتحدث عنهما لاتفاق جميع النحويين عليهما، فلا حاجة بنا لتكرار ما قيل عنهما، وإنما سأعرض في هذا البحث رأي د. الخالدي في الجملتين اللتين اختلف فيهما وهما:

- الجملة الشرطية.

- الجملة الظرفية.

أ: الجملة الشرطية:

نظر النحاة القدامى للجملة من منظورٍ شكليٍّ عند تقسيمهم للجملة؛ لذلك جعلوا الجملة الشرطية ضمن الجملة الفعلية؛ لكونها تبتدئ بالفعل، ولم يهتموا بالجانب المعنوي عند دراستهم للجملة الشرطية، ولما للأداة من أهمية كبيرة في معنى هذه الجملة، قال ابن يعيش (ت ٦٣٤هـ) متحدثاً عن الجملة الشرطية: "فهذه الجملة وإن كانت من أنواع الجملة الفعلية، كان الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله، نحو: قام زيدٌ، إلا أنه لما دخل هاهنا حرف الشرط ربط كل جملةٍ من الشرط والجزاء بالأخرى حتى صارتا كالجملة الواحدة"<sup>(٦٠)</sup>.

والحقيقة أنَّ الجملة الشرطية جملةٌ مستقلةٌ عن الجملتين الاسمية والفعلية، فعند دراسة هذه الجملة دراسة معنوية نجد أنَّ فعل الشرط هو المسند النحوي، وأنَّ جواب الشرط هو المسند إليه النحوي، فاقتران فعل الشرط مع جوابه يؤديان إلى تحقيق عملية الإسناد في النحو والبلاغة ومن هنا يعدُّ الشرط جملةً ثالثة في اللسان العربي، وإن كانت تحتوي هذه الجملة على ركنين أساسيين هما المسند (جملة فعل الشرط)، والمسند إليه (جملة جواب الشرط)"<sup>(٦١)</sup>.

وينبغي الإشارة إلى أنَّ أول من جعل الجملة الشرطية قسماً قائماً برأسه هو أبو علي الفارسي عند حديثه عن أنواع الخبر الجملة قائلاً: "وأما الجملة التي تكون خبر المبتدأ فعلى أربعة أضرب... والثالث أن تكون شرطاً وجزاءً...، وذلك نحو: زيدٌ إن تكرمهُ يُكرمك"<sup>(٦٢)</sup>، وأشار ابن يعيش إلى أنَّ هذا التقسيم هو تقسيم أبي علي الفارسي<sup>(٦٣)</sup>، كما نسب إليه ابن فلاح (ت ٦٨٠هـ) أنه قسم الجملة أربعة أقسام: اسمية، وفعلية وشرطية وظرفية<sup>(٦٤)</sup>، ومن القدماء الذين جعلوا الجملة الشرطية قسماً قائماً برأسه: الزمخشري<sup>(٦٥)</sup>، والمطرزي (ت ٦١٠هـ)<sup>(٦٦)</sup>، في حين عدّها آخرون من قبيل الجملة الفعلية ومن هؤلاء: ابن يعيش، والكيشي (ت ٦٩٥هـ)، وابن هشام (ت ٧٦١هـ)، والسيوطي (ت ٩١١هـ) وغيرهم<sup>(٦٧)</sup>.

أمَّا من المحدثين الذين أيدوا أبي علي الفارسي في عدِّ الجملة الشرطية قسماً قائماً برأسه؛ فمنهم: د. مهدي المخزومي، ود. أحمد عبد الستار الجواري، ود. هادي نهر، ود. فخر الدين قباوة، ود. مصطفى جمال الدين<sup>(٦٨)</sup>، وغيرهم من النحاة. قال د. أحمد عبد الستار الجواري موضحاً



ضرورة استقلال الجملة الشرطية بنفسها: "جملة الشرط تستحق أن تعدّ قسماً قائماً بذاته بين الجمل؛ لأنّ في طبيعة صيغتها، وفي أداء معناها ما يميزها عن جملي الخبر والإنشاء، وعن الجملتين الاسمية والفعلية"<sup>(٦٩)</sup>. أمّا من المحدثين الذين عدّوا الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية: د. محمد عبّو اللطيف حماسة، ود. فاضل صالح السامرائي<sup>(٧٠)</sup> وآخرين.

ومن النحاة المحدثين المعاصرين الذين درسوا الجملة الشرطية وعدّوها قسماً قائماً برأسه د. كريم الخالدي، ذاهباً إلى أنّ الجملة الشرطية قسم قائم برأسه وهي قسيم الجملة الفعلية والاسمية، فهي جملة مستقلة لها دلالتها وأركانها الخاصة بها التي تميزها عن كلّ من الجملتين الفعلية والاسمية، ذلك أنّ الجملة الشرطية تكتسب دلالتها من دلالة الأداة نفسها؛ ذلك أنّها تفيد معنى تحقق الشيء لتحقيق غيره، أي تعلق تحقق الجواب بتحقق الشرط، إذ يرى أنّ "هذه الدلالة على الترابط بين الشرط والجواب، واقتضاء الشرط الجواب،...، ولكون جملة الشرط بأركانها الثلاثة الأداة، وجملة الشرط، وجملة الجزاء، تختلف عن أنواع الجمل الأخرى، فهي جملة قائمة برأسها، لها نظم خاص، وأحوال ودلالات لا تجدها في أي نوعٍ من أنواع الجمل الأخرى، لا يصحّ أن نقيس جزءاً من أجزائها بالجملة الفعلية، أو الاسمية؛ لأنّ أجزاءها لو رفعت عنها الأداة لعادت مفيدة تامّة المعنى"<sup>(٧١)</sup>.

وقد أشار د. الجوّاري إلى هذه المسألة في الجملة الشرطية، وهو افتقار الشرط للجواب وتعلقه به، وهذا ما يميزه عن الجملتين الفعلية والاسمية فهو يرى أنّ الجملة الشرطية ناقصة الدلالة بسبب تعلق حصول وتحقيق الجواب بتحقيق الشرط<sup>(٧٢)</sup>. إلّا أنّ د. الجوّاري لم يشر إلى أثر أداة الشرط في الدلالة على هذا التعلق، وهذا ما ميّز دراسة د. كريم الخالدي عن غيره، لإشارته إلى دلالة الجملة الشرطية التي تكتسبها من دلالة الأداة نفسها.

فقد أوضح د. كريم الخالدي دلالة الجملة الشرطية، وأهمية تعلق الجواب بالشرط، الذي يكسب الجملة الشرطية خصوصيتها، واستقلالها؛ ما يجعله متميّزاً عن غيرها من أنواع الجمل الأخرى، وهذا ما ميّز دراسة د. الخالدي لهذه الجملة عن غيره من النحاة القدماء، ومن الباحثين المحدثين، إذ وجدنا أنّ أبا علي الفارسي كما نقلنا قوله أعلاه لم يذكر أركان الجملة الشرطية أو دلالتها أو ما تتميز بها من غيرها من الجمل، الجملة الفعلية، والاسمية، وإنّما نجد أنّه ذكر أنّ الجملة الشرطية نوع من أنواع الجمل، وقسم قائم برأسه فقط، دون بيان تركيبه، وأنماطه، وأسسه، ودلالاته .

#### ب: الجملة الظرفية:

هي الجملة المصدرة بالظرف أو الجار والمجرور نحو: (في الدار زيدٌ)، و(عندك عمرو)، على أنّ يكون الاسم المرفوع فاعلاً بالظرف أو الجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبر

عنه بهما<sup>(٧٣)</sup>، فنظام الجملة الظرفية قائمٌ على أساس تقديم الظرف أو الجار والمجرور الذي هو المسند في الجملة، وتأخير المسند إليه الفاعل بالظرف<sup>(٧٤)</sup>.

يعد ابن السراج أول من جعل الجملة الظرفية قسماً قائماً برأسه كما نقله عنه أبو علي الفارسي مستحسناً ما ذهب إليه ابن السراج، قال أبو علي في حديثه عن قولهم: زَيْدٌ في الدارِ، والقتالُ في اليوم: "فهو كلامٌ مؤتلف من اسم وحرف، وليس هو على حدِّ قولك: إِنَّ زَيْدًا منطلقٌ، ولكنَّه من خبره والفعل والاسم، أو الأسم والاسم...، وقد جعل أبو بكر هذا التأييف - في بعض كتبه - قسماً برأسه وذلك مذهب حسن"<sup>(٧٥)</sup>.

ومن النحاة الذين تبعوا ابن السراج من القدماء والمحدثين في عدِّ هذه الجملة جملة مستقلة قائمة برأسها: الزمخشري، والمطرزي، وأبن هشام الأنصاري، والسيوطي وغيرهم<sup>(٧٦)</sup>، ومن المحدثين: د. أحمد عبْدُ الستار الجواربي، ود. كريم حسين ناصح الخالدي<sup>(٧٧)</sup>.

في حين ذهب ابن فلاح، وشمس الدين الكيشي، وأغلب المتأخرين إلى أنّ الجملة الظرفية ليست جملة مستقلة بذاتها، وإنما هي في الأصل جملة فعلية، أو اسمية بحسب المقدّر<sup>(٧٨)</sup>، ومن النحاة المحدثين الذين رفضوا استقلالية الجملة الظرفية، د. مهدي المخزومي الذي عدَّ هذه الجملة بين بين لا هي بالاسمية ولا هي بالفعلية<sup>(٧٩)</sup>، و منهم أيضاً د. فخر الدين قباوة، و د. محمد عبْدُ اللطيف حماسة، ود. مصطفى جمال الدين، ود. فاضل السامرائي، ود. صالح الظالمي وغيرهم<sup>(٨٠)</sup>.

وما يهنا هو رأي د. كريم الخالدي في استقلالية الجملة الظرفية وما جاء به من أفكار جديدة عند معالجته لهذه الجملة. ولكونه يرى استقلالية هذه الجملة؛ لذلك نجده أفرد بحثاً كاملاً ضمن كتابه (نظرات في الجملة العربية)<sup>(٨١)</sup> في إثبات استقلالية الجملة الظرفية، وكونها جملة مستقلة بذاتها قائمة برأسها، وهي أول دراسة بحسب اطلاعنا أثبت فيها د. الخالدي استقلالية الجملة الظرفية مبيّناً حدود هذه الجملة وطبيعتها، وهيكلها، وبنائها، وما يثبت ذلك في رأينا أنّ غالبية المحدثين رفضوا استقلالية الجملة الظرفية، ولم يدرسوا هذه الجملة جملة مستقلة بذاتها أو يحاولوا بيان هيكلها أو بنائها، ولذلك بيّن د. كريم حسين السبب الذي أدّى إلى قول النحاة باستقلالية الجملة الظرفية، وهو وجود ضمير حلّ في الظرف أو الجار والمجرور بعد حذف الفعل أو اسم الفاعل، ومن هذا الأمر اعتقد النحاة بأنّ الظرف اكتسب من الفعل، أو اسم الفاعل القدرة على رفع الاسم؛ لكونه ناب مناب الفعل أو اسم الفاعل، إذ قال: "ومن هذا الاعتقاد ظهرت فكرة استقلال التركيب المكوّن من الظرف، أو الجار والمجرور، والاسم المرفوع بهما عن غيره من أنماط الجملة؛ ذلك أنّ هذا الاسم لا يرتفع بالابتداء، كما يرتفع المبتدأ؛ لأنّه تركيب غير التركيب الاسمي المسمّى (الجملة الاسمية)، ولا يرتفع بالفعل ليكون فاعلاً له، بل هو تركيب مختلف عن ذينك النمطين من

أنماط الجملة، يرتفع الاسم فيه بالظرف أو الجار والمجرور؛ لذا اتجهت الأنظار إلى القول بالجملة الظرفية<sup>(٨٢)</sup>.

وأثبت د. كريم الخالدي قدرة الظرف على العمل في غيره؛ لكون الظرف أشدّ علقه بالفعل من غيره وهذه العلقه هي التي مكنت الظرف من العمل في غيره عمل الفعل، مستنداً بأقوال النحويين القدماء أنفسهم منها: نيابة الظرف عن الفعل، وتحمل الضمير، ونصب الظرف للحال، ونصب الظرف للظرف، وعمل الظرف في تركيب أن ومعموليهما، ورفع الظرف الاسم الواقع بعده<sup>(٨٣)</sup>، قال: "وهذا الإقرار بعمل الظرف هو اللبنة الأساسية التي بنى عليها النحويون فكرة وجود تركيب مستقل قائم برأسه هو الجملة الظرفية"<sup>(٨٤)</sup>.

وفي ضوء ذلك ذهب د. كريم حسين ناصح أن الجملة الظرفية تركيب مستقل بنفسه، لا يندرج تحت الجملة الاسمية والجملة الفعلية، بل قسم قائم برأسه، وأثبت اختلاف الجملة الظرفية عن الجملة الاسمية من عدّة جوانب منها: اسمية الخبر في الجملة الاسمية.

ونجد له رأياً تفرد به، وهو أن الخبر في الجملة الاسمية لا يكون إلا اسماً، فلا يكون جملة، أو شبه جملة، مستنداً فيما توصل إليه إلى مسألتين: الأولى اختلاف النحويين البصريين في أنواع الخبر، والمسألة الأخرى: اختلاف البصريين باستثناء الأخفش في رافع الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور، ليصرّح معلناً رأيه بقوله: "وفي ضوء ذلك استطيع القول جازماً أن الخبر في الجملة الاسمية لا يكون إلا اسماً، ولا يكون جملة، أو شبه جملة"<sup>(٨٥)</sup>.

وقال في مكان آخر: "الجملة الاسمية: هي الجملة التي يتجرّد فيها كلٌّ من الاسمين للإسناد إلى الثاني، فإن أختلّ هذا الشرط صار التركيب نمطاً آخر"<sup>(٨٦)</sup>. والأمر الآخر الذي تتميز به الجملة الاسمية، كون المبتدأ هو الخبر في المعنى، والخبر هو المبتدأ في المعنى، ومعلوم أن الظرف لا يكون هو الاسم المرفوع بعده في المعنى<sup>(٨٧)</sup>.

وهاتان الخصيستان اللتان ذكرهما د. كريم حسين ناصح للجملة الاسمية لم يذكرهما أحد قبله، فهو أوّل من فطن إليهما، ومن ذكرها في تاريخ الدرس النحوي، مشيراً إلى ذلك في قوله: "أحسب أنّها تذكر لأوّل مرّة في تاريخ الدرس النحوي"<sup>(٨٨)</sup>، وإن أشار إليهما النحاة عند بحثهم للجملة الاسمية، لكن لم يصرحوا بذلك.

وهذا الاختلاف الذي بين الجملة الاسمية والظرفية هو الذي يثبت كون الجملة الظرفية التي تتكون من الظرف أو الجار والمجرور، والاسم المرفوع بأحدهما -سواء أاعتمدا على شيء أم لم يعتمدا- جملة مستقلة بنفسها، قائمة برأسها، فيرفع الاسم بعدهما على أنّه فاعل بالظرف، أو الجار والمجرور - على رأي النحويين - ، نحو: (عندك زيدٌ)، و(في الدار زيدٌ)، و(أفي الدار رجلٌ).

أمّا ما يتعلّق بدلالة الجملة الظرفية؛ فقد ذهب د. كريم حسين ناصح الخالدي إلى أنّ الجملة الظرفية تختلف عن الجملتين الاسمية والفعلية من حيث الإعراب والدلالة؛ ذلك أنّ الجملة الظرفية تكتسب دلالتها من دلالة مكوّناتها، وطريقة بنائها<sup>(٨٩)</sup>.

وبيّن د. الخالدي مسألة مهمّة جداً وهي: الفرق بين الاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور المعتمد على شيء آخر، وبين الاسم المرفوع بعد الوصف المعتمد على نفي أو استفهام نحو: أقائم الزيدان، وهل يختلفان عن المبتدأ المجرد للابتداء؟ وأثبت د. كريم الخالدي اختلاف المبتدأ عن الاسم المرفوع بالظرف أو الوصف المعتمدين على نفي أو استفهام أو غير ذلك من خلال أمورٍ ثلاث هي: تجرّد كلّ من المبتدأ والخبر للإسناد، و مسألة الاعتماد، الذي يخرج الوصف المعتمد من التجرد للإسناد، والأمر الثالث والأخير هو: التطابق بين المبتدأ والخبر، وهذا ما لا نجده في الوصف المعتمد على نفي أو استفهام، وهذا يجعل المبتدأ يختلف عن هذين التركيبين اللذين يعدّان نمطاً آخرًا لا ينضوي تحت مفهوم الجملة الاسمية، ولا الجملة الفعلية<sup>(٩٠)</sup>.

ومن النتائج المهمّة التي خرج بها د. الخالدي عند دراسته للجملة الظرفية هو ما اقترحه من إعراب جديد للاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور المعتمد على غيره - وكذلك الاسم المرفوع بعد الوصف المعتمد - ، ذلك أنّه رفض إعراب الاسم المرفوع بهما على أنّه فاعل بالظرف أو الجار والمجرور؛ لكون الفاعل من أركان الجملة الفعلية، ولكي لا تختلط المفاهيم والمصطلحات؛ لذلك أوصى بأن يطلق على الاسم المرفوع بعد الظرف المعتمد أو الوصف المعتمد مصطلح (العمدة)، وأن يعرب بذلك، قال: "لذا أرى من المناسب في مثل هذا التركيب الذي يكون الأساس فيه اعتماد الظرف على غيره، أن يطلق على الاسم المرفوع بالظرف مصطلح (العمدة) وأن يعرب بذلك، وهو مصطلح معروف كان يشمل الفاعل، ونائب الفاعل، والمبتدأ، وغير ذلك... لذا يكون استعمال هذا المصطلح في هذا الموقع مناسباً؛ لكي يختصّ بهذا التركيب، ويقابل كلاً من المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية، ولا بأس في أن يطلق على الاسم المرفوع بالوصف المعتمد على نفي أو استفهام في نحو: (أقائم الزيدان)؟، فيعرب (الزيدان) عمدة بدلاً من فاعل سدّ مسد الخبر، ويكون رافعه الوصف المعتمد، ويكون هذا الوصف مرفوعاً بالاعتماد، وبهذا نوحّد بين التركيبين في البناء والإعراب، ونزيل الاضطراب والاختلال في المفاهيم والمصطلحات ونحكم بثقة واطمئنان على هذه الجملة التي كان الباحثون يذكرونها بتردد واستحياء، بأنّها جملة قائمة برأسها في ضوء ما عرضته من أسس معنوية، وبنوية، وإعرابية"<sup>(٩١)</sup>.

وهذا الإعراب من النتائج المهمّة التي تميّز به د. الخالدي، كما وأنّه انفرد بما أوصى به من إعراب الاسم المرفوع بالظرف المعتمد أو بالوصف المعتمد (عمدة)، وهذا الاقتراح لم يقل به أحدٌ لا ممّن سبقوه، أو ممّن جاؤوا بعده، فهي من النتائج المهمّة التي يجب الأخذ بها، وتطبيقها في

المناهج الدراسية؛ لما فيها من تسهيل وتيسير على الطلبة، بدلاً من الاضطراب الحاصل في إعرابه (فاعل) بالظرف أو بالوصف سدّ مسد الخبر، والخلط بين أركان الجملة الفعلية والاسمية في تركيب واحد.

ثالثاً: نقد إعراب الجملة:

من المسائل التي عني بها القديم عناية كبيرة وكان لها أثر كبير في الفكر النحوي وفي الموضوعات النحوية مسألة إعراب الجملة وتقسيمها على محل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب، ويرى أحد الباحثين أنّ القول بإعراب الجمل ليس "فذلكة ينبغي الإقلاع عنها"\*\*\*، بل هو ضروري لفهم الكلام ونظمه، وبيان ترابطه وسرّ جماله، ولا يكون ذلك إلا بمعرفة مواقع الجمل، وطرائق ربطها وتناسقها، ولا سبيل إلى ذلك إلا بمعرفة إعرابها وهي في السياق، إذ يحكم إعراب الجملة العلاقات الدلالية بينها وبين ما يكتنفها من كلام<sup>(٩٢)</sup>.

وأرى أنّ دراسة إعراب الجمل من الموضوعات التي أسهمت في تصعيب النحو على المتعلم وعلى المختصّ بالنحو أيضاً؛ والذي أدّى إلى تداخل الموضوعات بعضها ببعض؛ ذلك أنّ الذي أدّى إلى قول النحاة بإعراب الجمل هو نظرية العامل، التي جعلت النحاة يتصورون أنّ لكلّ عامل معمول إذا لم يكن ظاهراً فهو مقدر، فإن كان اسماً ظهرت العلامات الإعرابية عليه، وإن لم يكن كذلك كأن يكون جملةً أو شبه جملة، أو ما يسمّى بالمصدر المؤوّل، قدّرت عليه العلامات الإعرابية، ووضعت موضع المفرد، وهذا ما وُلد لنا أبواباً مثل: الجمل التي لها محلّ من الإعراب والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب والمصدر المؤوّل، من خلال معاملة الجملة معاملة المفرد؛ ذلك أنّ الجمل التي لها محلّ من الإعراب هي الجملة التي تؤوّل بمفرد، قال الجرجاني: "الجملة لا يكون لها موضع من الإعراب حتى تقع موقعاً يصحّ وقوع المفرد فيه"<sup>(٩٣)</sup>، وقال أبو حيّان (ت ٧٤٥ هـ) أيضاً: "أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإنّما كان كذلك لأنّها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدّرت بالمفرد؛ لأنّ المعرب إنّما هو المفرد، والأصل في الجملة ألا تكون مقدّرة بالمفرد"<sup>(٩٤)</sup>.

إذا؛ فالأصل أنّ لا تحلّ الجملة محلّ المفرد، فمن ذلك قول ابن هشام أيضاً: "والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب وهي سبع، وبدأنا بها لأنّها لم تحلّ محلّ المفرد، وهي الأصل في الجمل"<sup>(٩٥)</sup>. ولأجل كل ذلك نجد أنّ د. كريم حسين انتقد ظاهرة إعراب الجمل قائلاً: "إنّ هذا النظر الشكلي للجملة وما أولوه بمصدر ظلّ سائداً إلى يومنا هذا، لا يستطيع باحث أن يخرج من إطاره على الرغم من أنّ هذا الإعراب يوقع المتعلمين والدارسين في مهاوٍ كثيرةٍ منها: اختلال التأويل، والتقدير، ومنها صعوبة اقناع المتعلم بالموقع الإعرابي المفترض؛ لعدم ظهور العلامات الإعرابية، ومنها اختلاف الدلالة بين الجملة والمفرد، وهو أمر معروف إذ لا يصح مساواة دلالة الجملة بدلالة

المفرد البتة، إلا إذا ألغينا كل الفروق الدقيقة في المعنى بين الجملة والمفرد<sup>(٩٦)</sup>. ومن هنا توجه د. الخالدي إلى ضرورة إخراج الدرس النحوي من النظر المنطقي والفلسفي، في كثير من المسائل والأبواب النحوية، ولابد من تغيير الوصف في كثير من الظواهر النحوية، بحيث لا يخل بالأركان الأساسية الذي قام النحو عليها ولا سيما المعنى النحوي والدلالة عليه، ومن هنا ذهب إلى أن "إعراب الجمل وأشباه الجمل والتركيب المسمى (مصدراً مؤولاً) خلل في الوصف النحوي؛ ذلك أن ظاهرة الإعراب خلل في الوصف النحوي؛ ذلك أن ظاهرة الإعراب تجري في الأسماء وحدها، ولا تجري في الحروف والأفعال...، وهذا الأمر يجعلني أعتقد بأن الإعراب ينبغي أن يقصر على الاسم وحده، ولا يتعداه إلى غيره فلا نضطر إلى تأويل أو تقدير"<sup>(٩٧)</sup>.

وفي هذا الصدد نفسه يقول أحد الباحثين: "الأصل في الإعراب للمفرد، اسماً أو فعلاً مضارعاً؛ لأنه كلمة واحدة يمكنها أن تظهر على آخرها حركات الإعراب، أو تقدّر تقديرًا، أمّا الجملة فبعيدة من الإعراب؛ لأنها مركبة من كلمتين أو أكثر، تركيباً إسنادياً، أو شرطياً، ويستحيل أن يظهر عليها أو يقدر بمجموعها حركات الإعراب"<sup>(٩٨)</sup>، أمّا الإعراب ومظاهره المختلفة فهو من خصائص المفردات لا الجمل.

من هنا انطلق د. كريم حسين ناصح الخالدي في نقد إعراب الجملة؛ ذلك أن للمفرد خصائصه، وللجملة خصائصها المختلفة فكيف تعامل الجملة معاملة المفرد وتحل محلها، وكيف يمكن للمفرد أن يؤدي معنى الجملة، فما علاقة الجملة بالمفرد إذن، وما الغاية من دراسة الجمل التي لا محل لها من الإعراب ما دام أنها لا محل لها من الإعراب؟ ومن هنا ومن هذه التساؤلات انتقد د. كريم حسين ناصح الخالدي هذه الدراسات المتعلقة بإعراب الجمل، ورفض هذا النوع من الدراسات والمباحث في النحو قائلاً: "كان الوهم الذي قاد النحويين إلى إعراب الجمل وتصنيفها إلى جمل لها محل من الإعراب، وجمل لا محل لها من الإعراب كبيراً، أثقل الدرس النحوي بأمر يعترف النحويون بأنها طارئة على الجملة لكونها غريبة على الغاية التي تنتظم من أجلها الجملة، وتخل بالمعاني المتشعبة التي تحتلها بحسب سياقها وقرائنها وطرائق نظمها،...، والذي أوقع النحويون في هذا المأزق الدلالي خضوعهم لفكرة العامل خضوعاً مطلقاً جعلهم يقيسون ما يجري على المفرد على الجملة، فلما وجدوا مبتدأ ليس له خبر مفرد وجاء بعده جملة أو شبه جملة، حكموا على تلك الجملة بأنها خبر لذلك المبتدأ، من غير تفريق بين خصائص المفرد ودلالته، وخصائص الجملة ودلالته في هذا المقام، وما يتعلّق ببنائها من معانٍ دقيقة ومتشعبة لا يؤدي أيّاً منها لاختلاف النوعين بناءً ودلالة"<sup>(٩٩)</sup>.

وحاول أن يحل هذا الإشكال في الدرس النحوي المتمثل بالقول بإعراب الجمل، وأشباه الجمل والأبواب المعقودة في النحو نتيجة القول بها تحت عنوان (الجمل التي لها محل من الإعراب ومنها

المصدر المؤوّل، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب). ورأي د. كريم حسين الخالدي في مصطلح المصدر المؤوّل وإعراب الجمل من الموضوعات التي درسها النحويون القدامى ضمن الجمل التي لها محلّ من الإعراب (المصدر المؤوّل) التي انطبق عليها هذا الوصف من خلال تأويلها بمفرد، ويرى د. الخالدي أنّ موضوع المصدر المؤوّل يحتاج إلى إعادة نظر، والبحث فيه من جديد للوقوف على حقيقة هذا المصطلح<sup>(١٠٠)</sup>.

والذي قاده إلى ذلك هو ما في دراسة النحويين القدامى من تناقض عند دراستهم للمصدر المؤوّل؛ ذلك أنّهم يجعلونه في مواضع له محلّ من الإعراب؛ وذلك عند دراستهم للحروف المصدرية، وفي مواضع أخرى لا محلّ له من الإعراب، وذلك عند دراستهم للحروف الموصولة، إذن فالمصدر المؤوّل له محلّ من الإعراب مرة، ولا محلّ له من الإعراب مرة أخرى، وهذا يعني أنّ للمصدر المؤوّل وظيفتين مختلفتين في آن واحد<sup>(١٠١)</sup>، وهذا التناقض واضح جداً ممّا أدّى بالدكتور كريم الخالدي إلى إعادة البحث في هذا الموضوع، وبنى رأيه على أساس الموازنة بين المصدر وما سمي بـ (المصدر المؤوّل) من حيث التسمية، والدلالة، والاستعمال، والإعراب.

أ- من حيث التسمية:

يرى د. كريم الخالدي أنّ تسمية المصدر المؤوّل فيه نظر ذلك أنّ المصدر ليس هو الذي يؤوّل بشيء آخر لكي نقول (المصدر المؤوّل)، بل المؤوّل هو التركيب المنسبك من (أن) والفعل، أو (أنّ) والجملة الاسمية، فالمصدر هنا لا يؤوّل بل يؤوّل به<sup>(١٠٢)</sup>.

وذهب إلى أنّه من خلال هذا الفهم لهذا المصطلح ينبغي أن "لنطلق مصطلح (المصدر المؤوّل) على التركيب المنسبك من (أن) والفعل، أو (أنّ) واسمها وخبرها؛ لأنّه يؤوّل بالمصدر وليس هو المصدر؛ لذا أرى ضرورة التنبيه على وجوب إلغاء هذا المصطلح من الاستعمال بدلالته هذه، والتعبير عنه بقولنا: (ما يؤوّل به) إن أردنا الاستمرار على الوصف النحوي القديم لهذا التركيب، وكذلك لا أجد مسوّغاً لتسمية المصدر بالمصدر الصريح؛ لأنّه ليس ثمة مصدر مؤوّل لكي يقابله مصدر صريح، بل هناك مصدر يقابله تركيب"<sup>(١٠٣)</sup>.

وهذه النظرة للمصدر المؤوّل به لم نجد لها عند غيره من النحويين، لا بل لم نجد نحوياً غيره قد تصدى لهذا الموضوع، بل وجدنا أغلب النحويين المحدثين مقرّين مسألة المصدر المؤوّل، وكذلك القول بالمصدر الصريح المقابل للمصدر المؤوّل عندهم.

ب- من حيث الدلالة:

ذهب د. كريم حسين ناصح إلى أنّ لكلّ من التركيب المنسبك والمصدر استعماله الخاص ودلالته الخاصة، فالمصدر المنسبك يدل على معنى يختلف عن معنى المصدر، لذلك يستعمل كلاً

منهما للدلالة على معنى لا يكون في الآخر، ولذلك فإنَّ تأويل هذه التراكيب المنسببة بالمصدر يخلُّ بالمعنى والإعراب<sup>(١٠٤)</sup>.

وهذا ما تنبه عليه النحويون القدامى، ومنعوا استعمال احدهما في موضع الآخر، قال ابن السراج: "وليس كلُّ موضعٍ يقع فيه المصدر تصلح فيه (أنَّ)"<sup>(١٠٥)</sup>.

ج- من حيث الاستعمال:

أثبت الدكتور الخالدي أنَّ المصدر يختلف عن المصدر المنسبب من ( أن ) والفعل، أو غيرها من الحروف المصدرية المنسببة مع الفعل في الاستعمال؛ ذلك أنَّ ثَمَّةَ مواضع في اللغة يستعمل فيه المصدر المنسبب، ولا يجوز أن يوضع المصدر موضعه لعدم صلاحية ذلك<sup>(١٠٦)</sup>.

د- من حيث الإعراب:

لاحظ د. كريم حسين أنَّ المصدر يختلف عن المصادر المنسببة من حيث الموقع الإعرابي؛ وذلك أنَّ المصدر قد يقع موقعاً إعرابياً معيناً ولا يصحُّ أن يقع محلُّه المصدر المنسبب من (أن) والفعل، أو بقية الحروف المصدرية مع ما تدخل عليه، أو بالعكس<sup>(١٠٧)</sup>.

من خلال ذلك توصل د. الخالدي إلى أنَّ المصدر يختلف عن التراكيب التي سمّيت بـ (المصدر المؤوّل) دلالةً واستعمالاً وإعراباً، وذهب إلى أنَّ ما يحتمله المصدر من دلالات، لا تتفق مع دلالات هذه التراكيب، فالتأويل بالمصدر يصرف المعنى عن مراده الحقيقي، ولا يفي جميع الدلالات التي يوحي بها التركيب من أمرٍ، ومضيٍّ، واستقبال، وفاعلية، ومفعولية، ودعاء، وغير ذلك من المعاني التي تتضمنها هذه التراكيب والتي لا تجدها في المصدر الدال على الحدث المجرد من الزمن<sup>(١٠٨)</sup>.

ويرى د. كريم حسين أنَّ الطريقة الوحيدة لإعادة النظر في تفسير كثير من الظواهر النحوية هي فسح المجال لموضوعات الدلالة، ودراسة الظواهر النحوية وموضوعات إعراب الجمل وأشباه الجمل والمصدر المؤوّل من زاوية دلالية؛ للخروج بآراء تتفق مع روح اللغة العربية، وقد جعل الإغناء أو الاستغناء هو الحل البديل لهذه الموضوعات التي عُقدت لها العديد من الأبواب، وفسّر هذه الأبواب في ضوء الاستغناء لما في الجملة من موحيات ودلالات أغنت عن ذكر بعض أركانها، داعياً إلى أهمية الأخذ بفائدة الجملة المسبوقة بحرف وصل فيما أسموه بـ ( المصدر المؤوّل)، "قبل النظر في العوامل المؤثرة فيها، وبيان قدرة الجملة على إغناء المعنى عند ائتلافها مع لفظ أو ألفاظ تكوّن معها جملة كبرى...، فليس وظيفة الجملة الحلول في مواقع إعرابية؛ لأنَّ الإعرابَ مخصوصاً بأجزائها، بل وظيفتها أداء المعنى العام المقصود...، فليس من الضروري ذكر هذا الموقع؛ لأنَّ الأساس هو الوصول إلى المعاني، لا إلى المواقع التي تقود إلى المعاني"<sup>(١٠٩)</sup>.



فالذي يفسر ما قاله النحاة القدامى في مسألة حلول الجملة محلّ المفرد فسره د. الخالدي بنظرية الاستغناء أو الإغناء، فالجملة عندما تقع في موقع الخبر على حدّ تعبير القدماء، أو في موقع المفعول به، أو الحال، أو الصفة، أو مضافاً إليها، سواء أكانت هذه الجمل مسبوقة بحرف مصدري، أم في غير باب المصدر المؤوّل، إذ ذهب إلى أنّ هذه الجمل أغنت عن ذكر الخبر أو الحال أو الصفة ... لدلالاتها عليه قائلًا: "تكتفي في وصف هذه الجملة الكبرى أن نقول: أغنت الجملة عن ذكر الخبر لدلالاتها عليه، أمّا ما يتطلبه العامل من موقع رفع فلا ضرورة له؛ لأنّ هذا من اختصاص الأسماء وحدها، أمّا الجمل فهي تراكيب ذات وظيفة دلالية تظهر دلالاتها من نوع مكوناتها، وطريقة نظمها، وما دامت خالية من علامة خاصّة بموقعها، فلا موجب لذكر هذا الموقع؛ لأنّه موقع للمفرد وليس للجملة"<sup>(١١٠)</sup>.

وبالطريقة نفسها وصف الجملة الواقعة موقع الحال، والصفة، والمفعول به، والمضاف إليه، بأنّ الجملة أغنت عن ذكر الحال، أو المفعول به، أو المضاف إليه لدلالاتها عليه، وهكذا في كلّ المواقع الإعرابية التي أعرّبوا فيها الجملة وجعلوها محلّ المفرد، وذهب إلى أنّ هذا التفسير يسري على أشباه الجمل والتركيب المسمّى بـ (المصدر المؤوّل) أيضاً، إذ لا يصحّ القول: إنّ (أنّ، أو ما، أو كي، أو لو) والفعل، و (أنّ) والجملة الاسمية، وقعت موقع المصدر المؤوّل به، بل يقال مثلاً: إنّ الجملة خبر مرفوع لمبتدأ أغنت الجملة الفعلية، أو الاسمية عن ذكره لدلالاتها عليه<sup>(١١١)</sup>، قائلًا: "وقد آن الأوان لنبذ مقولة ( المصدر المؤوّل) ووضع الجملة في سياقها الصحيح بالأخذ بدلالاتها المغنبة عن ذكر لفظ حلّت محلّه يفترضه المنطق، ويرفضه الاستعمال في أداء المعنى نفسه ... وهذا الوصف ليس بدعاً في المنهج العربي القديم، بل هو إضافة جديدة إلى حالات الإناء التي أقرّها العلماء القدماء فضلاً عن كونه وصفاً ينحو منحىً دلاليّاً يتوخى بيان المعنى الجديد"<sup>(١١٢)</sup>.

وقد توصّل د. كريم حسين ناصح الخالدي إلى عدد من الآراء التي تعدّ من الآراء الجديدة في الدراسة النحوية تزداد على التراث النحوي وما زيد عليها من أفكار جديدة منيرة للفكر النحوي، من شأنها إبراز النحو العربي بثوبه القشيب بعيداً عن التأويل والفلسفة، مستهدياً بالدلالة، ونظرية المعنى في دراسته للموضوعات النحوية، ومراجعته للدرس النحوي، مطلقاً عدداً من الدعوات الجديدة يمكن أن تصنف ضمن التيسير النحوي .

فقد استنتج بعد دراسة مستفيضة لموضوع إعراب الجمل والمصدر المؤوّل به ما يأتي:  
١- ذهب د. كريم حسين ناصح الخالدي إلى أنّ "تسمية التركيب المنسبك من (أنّ، وما، وكي، ولو والفعل)، أو (وأنّ واسمها وخبرها) مصدرًا مؤوّلًا تسمية غير صحيحة ينبغي العدول عنها إلى ( ما يؤوّل بالمصدر) أو (التركيب المؤوّل بالمصدر).

وهذا التفسير الجديد لمصطلح (المصدر المؤول) يعدُّ تفسيراً بكرةً لم يسبق إليه، توصل إليه نتيجة تفكير وتدبر متعمق في الفكر النحوي، معتمداً على الدلالة في نظره ودراسته لهذا الموضوع، وخلص بما هو قريب من روح اللغة العربية.

٢- توصل إلى أن ما سمَّاه النحويون بـ ( المصدر المؤول)، والذي عدَّه باباً غريباً طارئاً على نظام الجملة العربية، والذي قال النحويون إنَّه يصحُّ تأويله بمصدر سمَّوه المصدر الصريح، ضرورة إلغاء هذا الباب قائلاً: "إنَّ هذا التركيب ليس إلا جملةً مسبوقاً بحرف وصل، فهو إمَّا جملة اسمية، وإمَّا جملة فعلية، ولا وجود لما قيل إنَّه مصدر مؤول، ونرى ضرورة إلغاء باب المصدر المؤول وإحاقه بمباحث الجملة؛ لأنَّ المصدر المؤول مفارقةً غريبةً في الدرس النحوي تفسر الجملة بما تحمله من موحياتٍ دلالية على الانخراط في مسلك المفرد، وهو أمر ترفضه الدراسات النحوية السليمة القائمة على المعنى وما يدلُّ عليه" (١١٣).

٣- توصل د. كريم الخالدي إلى وصف جديد للجملة العربية ينوب عن إعراب الجمل؛ لكون الإعراب في العربية يختص الاسم والفعل المضارع قال: "وبعد التأمل والتفكير هداني الله - جلَّ جلاله- إلى وصف جديد ينوب عن إعراب الجمل؛ ذلك أنَّ الإعراب إنما يعتري الاسم لإيضاح معناه النحوي وبيانه، ولمَّا كانت الجملة ذات معنى تام يحسن السكوت عليه سواء أكان لها محلٌّ من الإعراب أم لم يكن، فالإعراب لا يفيداً إيضاحاً ولا بياناً، لأنَّ معناها تام بدلالة ألفاظها المعجمية، ودلالة مواقع الألفاظ فيها من الإعراب، ودلالة ما يدخل فيها من عوارض معنوية فضلاً عن دلالة نوعها ودلالة السياق، لذا يكون القول بأنَّها في محلِّ رفع، أو نصب، أو جرٍّ لا موجب له البتة؛ لأنَّ هذه المواقع للجملة مواقع وهمية لا وجود لها، وقد آن الأوان لإزالة هذا الوهم والإقرار بأنَّ الإعراب يختصُّ بالاسم وبما يشبهه وهو الفعل المضارع، ولا إعراب لما عدا هذين النوعين" (١١٤).

٤- كما أنَّه وضع حلاً لمشكلة وقوع الجملة موقع المفرد ووجد البديل عنه وهو القول بفكرة الإغناء في النحوي العربي داعياً إلى إلغاء إعراب الجمل في النحو العربي. قائلاً: " وقد اهتديت إلى حلٍّ يظنُّ أنَّه وهو وقوع الجملة في موقع المفرد مستقيماً من فكرة الإغناء في النحو العربي؛ لذا أوصي بضرورة إلغاء إعراب الجمل من النحو العربي، والقول بإغناء الجملة عن مجيء المفرد لدلالاتها عليه، وليس وقوعها في موقعه...؛ لأنَّ الجملة تغني بمعناها عن ذكر المفرد، وليس المحلُّ بمبين لمعناها، وإعرابها، أو عدم إعرابها، فذلك وهم آخر غير وهم المصدر المؤول" (١١٥).

وبذلك يكون د. كريم حسين ناصح الخالدي أوصى بضرورة إلغاء ثلاث أبواب في النحو العربي، والكتب النحوية وهي:

- المصدر المؤول.
- الجمل التي لها محلٌ من الإعراب.
- الجمل التي لا محلٌ لها من الإعراب.

وللدكتور كريم حسين رأي تفرد به في مفهومه للجملّة الاسمية، استنبطه من مسألة كون الخبر واقع جملة، وهو ما ذهب إليه إلى أنّ الجملة الاسمية هي الجملة التي تتكوّن من مبتدأ اسم وخبر اسم وهذه هي الجملة الاسمية فقط، وذهب إلى أنّ العلماء في قرارة أنفسهم أقرّوا بذلك ولكنهم لم يصرحوا به، فقد استنبط د. كريم هذا الأمر من كلام الزمخشري وغيره من علماء النحو حين عرّفوا الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر) قال الزمخشري (ت ٥٨٣هـ): "هما الاسمان المجردان للإسناد" (١١٦). ومن هنا يرى د. كريم حسين ناصح ليس من الجملة الاسمية ما كان خبرها جملة فعلية، أو شبه جملة، أو مصدر مؤول، وإنّما الجملة الاسمية عنده ما كان المبتدأ والخبر اسمان، أي: المبتدأ فيها اسم مفرد، والخبر اسم مفرد أيضا (١١٧)، وهذه واحدة من الإشكالات التي عالجها د. كريم حسين ناصح.

ولا يفوتني الإشارة إلى أنّ هناك عدداً من المحدثين سبقوا د. الخالدي في نقدهم لإعراب الجمل ودعوا إلى إلغاء إعراب الجمل لأنّه وليد نظرية العامل وهو رأي محمد شفيق (١١٨)، ود. مهدي المخزومي الذي ذهب إلى إلغاء إعراب الجمل؛ لأنّ دراسة الجمل التي لها محل من الإعراب ولا محل لها من الإعراب من باب الفضول قال: "قمن فضول القول أن نطيل الكلام في بيان ما له محلٌ من الإعراب، وما ليس له محل منه، ومن التصعيب على الدارسين عقد فصول وأبواب لا تفسر أسلوباً، ولا توضح مبهماً منه" (١١٩). ومنهم أيضاً د. إبراهيم السامرائي الذي عدّ دراسة إعراب الجمل فذلّة ينبغي الإقلاع عنها (١٢٠).

أمّا ما يتعلّق بدراسة المحدثين للمصدر المؤول، فنجد أنّهم يدورون في فلك دراسة القدماء لها، سائرين على نهجهم في عدّها ضمن الجمل التي لها محلٌ من الإعراب، متمسكين بالوصف القديم لهذه الجملة، يقول د. محمد حماسة عبد اللطيف: "أمّا المصدر المؤول فهو تركيب موازٍ لمفرد، ففي قوله تعالى: ((... وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)) [البقرة: ١٨٤]، البنية الأساسية هنا هي المبتدأ والخبر، ولكن المنطوق للجملة عبر عن المبتدأ بجملته الفعلية (تصوموا) سبقها الحرف المصدر (أن) الذي حوّل بنيته وجعلها ممكنة الاستبدال بمفرد (صيامكم)، وهكذا كل مصدر مؤول يعدّ مفرداً؛ لأنّه يوازي مفرداً يمكن استبداله به، ولهذا يشغل المصدر المؤول وظائف مختلفة يشغلها المفرد" (١٢١).

وقد تنبه عدد منهم إلى مسألة اختلاف هذه التراكيب عن المصدر، وأشاروا إلى أنّ هذه الحروف حروف وصل ومن هؤلاء د. محمد حماسة الذي أدرك أنّ ما سمي بالمصدر المؤول هو جملة

اقتترنت بموصول حرفي<sup>(١٢٢)</sup>، ولكنّه ظل متمسكا بالوصف القديم بدليل النص الذي ذكرناه له أعلاه.

ونجد أنّ د. مهدي المخزومي درس أيضا المصدر المؤلّ به وكانت دراسته لهذا الموضوع أكثر نضجاً، وأكثر فهماً، وأكثر دقة أثناء تحليله لهذه التراكيب؛ لالتفاته إلى دلالة هذه التراكيب المنسبكية من الحروف المصدرية والفعل أو الجملة الاسمية، وإدراكه الفرق في الدلالة بين استعمال المصدر في الجملة، أو استعمال هذه التراكيب المنسبكية من الموصولات الحرفية وصلاتها؛ لأنّ لكلّ منها دلالتها الخاصة، واستعمالها الخاص بها، كما أنّه التفت إلى الوظيفة الأساسية لاستعمال هذا الحروف، وهي كونها وسائل يستعين بها اللغة لتكون واسطة لوضع الجملة موضع المفردات، لأنّه لا يصح إيرادها مباشرة، وتمكن الجملة من احتلال موقع الفاعل أو المفعول، أو المبتدأ، فهذه الأدوات برأيه صلات تؤهل الجملة لاحتلال مواقع المفرد<sup>(١٢٣)</sup>.

وعلى الرغم من التفاتة د. مهدي المخزومي إلى اختلاف هذه التراكيب المنسبكية عن المصدر من حيث الدلالة والاستعمال والوظيفة، إلا أنّ رأيه ظل محصوراً في فكرة وقوع ما سمي بالمصدر المؤلّ موقع المفرد، وفي دائرة إعراب الجمل، وعدّها من ضمن الجمل التي لها محلّ من الإعراب.

ومن هنا نجد سبب تميّز دراسات وآراء د. كريم الخالدي عن غيره من الدراسات السابقة له أو اللاحقة؛ ذلك أنّه خلص إلى نتائج مهمّة ناتجة عن فكرة الوقّاد النير، لما في التراث، ونجد له آراءً ليست غريبة عن اللغة العربية، وإنّما هي أقرب ما تكون إلى روح اللغة مستقاة منها، ومن إشارات النحويين عند التفاتهم إلى الجوانب المعنوية في النحو أحياناً، والتي لم يلتفت إليها إلا نفر قليل، تتسجم مع دلالاته واستعمالاته غير متأثر بالمنطق والفلسفة، ولكون آرائه تيسيرية من شأنها تيسير النحو، وإزالة الشوائب العالقة فيه، وهنا تكمن أهمية الالتفات إلى هذه الآراء المثمرة، التي تبرز الجوانب المشرقة في النحو العربي وتزيد عليها بهاءً ورونقاً مشرقاً، لتظهرها بثوبها القشيب.

التوصيات:

بعد دراسة آراء العالم النحوي الجليل د. كرم حسين ناصح الخالدي توصي الباحثة:

- ١- ضرورة دراسة آراء الأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي دراسة تفصيلية شاملة موازنة، إمّا في رسائل أو أطاريح جامعية، أو في كتاب يضم آراءه النحوية واللغوية بصورة عامة، ومدى تميّزه في آرائه، وقربها من الواقع اللغوي، ومدى جدية هذه الآراء.
- ٢- أجد أنّه أصبح من الضروري على الجهات التنفيذية المسؤولة عن اللغة العربية كالمجامع اللغوية أو الهيئات العلمية في وحدة المناهج الدراسية والجامعية، وضع آراء د. كريم الخالدي قيد التطبيق والتنفيذ؛ لما لها من أهمية كبيرة في جانب التيسير النحوي، وإثراء

النحو بالآراء العلمية الرصينة، التي تراعي الجانب المعنوي للغة العربية، والتي جاءت معبرة عن روح اللغة العربية واستعمالاتها.

### الخاتمة:

توصل البحث الذي دُرِس فيه جهود ونظرات عالم مهم من علماء النحو في هذا العصر إلى عدد من النتائج المهمة التي من شأنها الارتقاء بالنحو العربي، منها:

١- حدّد د. كريم الخالدي الجملة ووصفها وصفاً معنوياً دقيقاً، وما تميّز فيه د. كريم عن غيره من النحويين قديماً ومحدثين، أنّه ميّز بين نوعين من التراكيب: وهي التراكيب التامة التي يحسن السكوت عليها، والتي تسمى بالجملة، والتراكيب التي لا تعدّ جملة، وهي التي تعدّ كالكلمة الواحدة كالمضاف والمضاف إليه، والموصوف وصفته، والظرف وما أضيف إليه، وصلة الموصول؛ لأنّها لا يمكن أن يحسن السكوت عليها وتتمّ بها الفائدة للمخاطب.

٢- ذهب د. الخالدي إلّا أنّ فكرة الملازمة بين المسند والمسند إليه غير صحيحة؛ وأنّ الأحكام التي جاءت في ضوء هذه الفكرة غير صحيحة، وغير ثابتة.

٣- وضع د. كريم حسين الخالدي البديل عن فكرة التلازم في النحو العربي، وهو ما اقترحه من وصف الجملة العربية وصفاً جديداً مبنياً على نصوص القرآن الكريم مجملاً إيّاها في ثلاث حالات هي:

أ- إنّ الجملة العربية يمكن أن يعبر عنها بركنين أساسيين من أركان الجملة وهما المسند والمسند إليه، وهي الطريق الأكثر شيوعاً في بناء الجملة.

ب- إنّ الجملة قد لا يتمّ معناها بالمسند والمسند إليه فقط بل لا بدّ من ذكر الفضلة المتممة للمعنى، والتي لا يمكن الاستغناء عنها.

ت- يصحّ التعبير عن المعنى المقصود بركن واحدٍ من أركان الجملة، إذا كان التركيب يوحي بتمام المعنى من غير الاحتياج على ذكر الركن الآخر؛ وذلك بوجود قرائنٍ أو موحياتٍ، أو إشارات تدلّ على الركن الآخر.

٤- أسس د. الخالدي اتجاهاً جديداً في دراسة الجملة العربية، يختلف عن الاتجاه الذي سلكه النحاة في دراسة النحو، والذي قام على فكرة التلازم التي أفضت إلى كثير من مباحث الحذف، وهذا الاتجاه هو اتجاه الاستغناء في دراسة الجملة العربية.

٥- يرى د. كريم حسين ناصح الخالدي إلى أنّ الجملة الشرطية والجملة الظرفية قسمان قائمان برأسهما.

- ٦- من الآراء التي تفرد بها د. كريم الخالدي ما ذهب إليه من أنّ الخبر في الجملة الاسمية لا يكون إلاّ اسماً، ولا يكون جملة، أو شبه جملة، أي أنّ الجملة الاسمية تتكون من اسمين مفردين فقط، وأنّ المبتدأ هو الخبر في المعنى والخبر هو المبتدأ في المعنى.
- ٧- من النتائج المهمة التي خرج بها د. الخالدي عند دراسته للجملة الظرفية، الذي يعدّ من الإضافات المهمة للدرس النحوي والتيسير النحوي، هو ما اقترحه من إعراب جديد للاسم المرفوع بالظرف أو الجار والمجرور المعتمد على غيره - وكذلك الاسم المرفوع بعد الوصف المعتمد-، بأن يطلق على الاسم المرفوع بعد الظرف المعتمد أو الوصف المعتمد مصطلح (العمدة)، وأن يعرب بذلك.
- ٨- استنتج د. كريم حسين بعد دراسة مستفيضة لموضوع إعراب الجمل والمصدر المؤوّل به ما يأتي:
- أ- ذهب د. كريم حسين ناصح الخالدي إلى أنّ تسمية التركيب المنسبك من (أنّ، وما، وكي، ولو والفعل)، أو (وأنّ واسمها وخبرها) مصدراً مؤوّلاً تسمية غير صحيحة ينبغي العدول عنها إلى ( ما يؤوّل بالمصدر) أو (التركيب المؤوّل بالمصدر).
- ب- توصل د. كريم الخالدي إلى أنّ الإعراب خاص بالاسم والفعل المضارع ولا إعراب للجملة، وإنّ ما ينوب عن إعراب الجمل هو باب الاستغناء في النحو، داعياً إلى إلغاء إعراب الجمل في النحو العربي.
- ت- أوصى د. كريم الخالدي بضرورة إلغاء ثلاث أبواب في النحو العربي، والكتب النحوية وهي: المصدر المؤوّل، والجمل التي لها محلّ من الإعراب، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

## الهوامش:

- (١) ينظر: التعريف بالمؤلف في نهاية كتاب البديل المعنوي من ظاهرة الحذف، د. كريم حسين ناصح الخالدي: ٢٠٧، و السيرة العلمية للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح مطبوع على الآلة الكاتبة: ١- ٢ ..
- (٢) ينظر: السيرة العلمية للأستاذ الدكتور كريم حسين ناصح مطبوع على الآلة الكاتبة: ١- ٢ .
- (٣) ينظر: المصدر نفسه: ٣.
- (٤) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة: ١٧، وللمزيد ينظر: بناء الجملة العربية، د. محمد حماسة عبد اللطيف: ٢١، ومفهوم الجملة عند سيوييه، د. حسن عبد الغني جواد الأسدي: ٢٦، والجملة في القرآن الكريم، د. رايح بو معزة: ١٢.
- (٥) الجملة في القرآن الكريم: ١٢.
- (٦) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية، د. كريم حسين ناصح الخالدي: ٣٢٤.
- (٧) المقتضب، المبرّد: ٨/١ .
- (٨) الأصول في النحو، ابن السراج: ٦٤/١.
- \* أي: الاسم والفعل والحرف .
- (٩) المسائل العسكرية في النحو، أبو علي الفارسي: ٨١ .
- (١٠) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني: ١/ ٩٣ - ٩٥، وينظر: شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني: ٣١٨-٣١٩.
- (١١) ينظر: الخصائص، ابن جني: ٢٧/١.
- (١٢) الجمل، عبد القاهر الجرجاني: ٤٠.
- (١٣) المفصل في علم العربية، الزمخشري: ٨، وينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: مج ١: ٤٤/١.
- (١٤) شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاسترأبادي: ٢٣/١.
- (١٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري: ٣٦/٢، والجمل التي لا محلّ لها من الإعراب في القرآن الكريم، د. طلال يحيى الطويخي: ١٩- ٢٠ .
- (١٦) مغني اللبيب: ٣٦/٢.
- (١٧) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي: ٤.
- (١٨) التعريفات، الشريف الجرجاني: ١٦.
- (١٩) من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس: ٢٢٦.
- (٢٠) ينظر: مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٢٢.
- (٢١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي: ٣٣.
- (٢٢) الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي: ٢٠١ .
- (٢٣) الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب في القرآن الكريم: ٢٢.
- (٢٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل، د. فخر الدين قباوة: ١٥.
- (٢٥) نظام الارتباط والربط في الجملة العربية، د. مصطفى حميدة: ٢٠٤

- (٢٦) النحو الوافي، عبّاس حسن: ٦/١ .
- (٢٧) ينظر: الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب في القرآن الكريم: ٢١ .
- (٢٨) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٧-١٨ .
- (٢٩) ينظر: نظرات في الجملة العربية، د. كريم حسين ناصح الخالدي: ١٦ .
- (٣٠) المصدر نفسه: ١٣ .
- (٣١) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. أحمد عبد الستار الجوّاري: ٥٠ .
- \*\* هذه الفقرة أضفتها للنص ليكون النص متسقاً لأن النص الأصلي فيه هذه العبارة: (على نحو الكتاب الذي ذكرته لأبي علي الفارسي).
- (٣٢) نظرات في الجملة العربية: ٦ .
- (٣٣) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٣-٣٤ .
- (٣٤) نحو الفعل، د. أحمد عبد الستار الجوّاري: ٩ .
- (٣٥) نظرات في الجملة العربية: ٥ .
- (٣٦) ينظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية: ٣٢٣ .
- (٣٧) مفهوم الجملة عند سيوييه: ٤٠ .
- (٣٨) الكتاب، سيوييه: ٢٣/١ - ٢٤ .
- (٣٩) نظرات في الجملة العربية: ٢٩ - ٣٠ .
- (٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ٣٠ - ٤٠ .
- (٤١) المصدر نفسه: ٣٩ .
- (٤٢) مغني اللبيب: ٢/٢٣٦ .
- \*\*\* ويقصد بـ (كلاهما) أي: قرينتا التوارد والاستلزام اللتان تعدّان من قرائن اللفظية الداخلة في مفهوم التضام.
- (٤٣) اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسّان: ٢٢١ .
- (٤٤) ينظر: نظرات في الجملة العربية: ٤١-٤٣ .
- (٤٥) المصدر نفسه: ٤٦ .
- (٤٦) ينظر: نظرات في الجملة العربية: ٤٩ .
- (٤٧) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين: ٢٤٤ .
- (٤٨) ينظر: نظرات في الجملة العربية: ٥٥، والبدل المعنوي من ظاهرة الحذف: ٢٨ .
- (٤٩) بناء الجملة العربية: ٤٧ .
- (٥٠) المصدر نفسه: ٦٢ - ٦٣ .
- (٥١) ينظر: نظرات في الجملة العربية: ٥٥ .
- (٥٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥١، ٥٥ .
- (٥٣) ينظر: البدل المعنوي من ظاهرة الحذف.
- (٥٤) نحو القرآن، د. أحمد عبد الستار الجوّاري: ٢٥ .



- (٥٥) ينظر: مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي، د. فطيمة داوود: ٥، من الموقع الإلكتروني [www.journals.istanbul.edu.tr/tr/index.php/edebiyatsarkiyat/](http://www.journals.istanbul.edu.tr/tr/index.php/edebiyatsarkiyat/)
- (٥٦) شرح المفصل: مج ١: ١٧١/١.
- (٥٧) ينظر: الجمل الفرعية في اللغة العربية، د. معصومة عبد الصاحب: ٢٦.
- (٥٨) ينظر: نظرات في الجملة العربية: ٢٢.
- (٥٩) المصدر نفسه: ٢٣ .
- (٦٠) شرح المفصل: مج: ١/١٧٢.
- (٦١) مفهوم الجملة العربية من المنظور الوصفي إلى المنظور الوظيفي(بحث)، د. فطيمة داوود: ٥.
- (٦٢) الإيضاح ، أبو علي الفارسي: ٩٣ - ٩٥ .
- (٦٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش : ٨٩/١ .
- (٦٤) ينظر: المغني في النحو، ابن فلاح : ٢٨٧/٢ - ٢٨٨ .
- (٦٥) ينظر: المفصل: ٤٢ .
- (٦٦) ينظر: المصباح، المطرزي : ٤١ .
- (٦٧) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش : ٨٩/١ ، والإرشاد إلى علم الإعراب، شمس الدين الكشحي : ٣٧ ، ومغني اللبيب : ٣٧/٢ ، وهمع الهوامع، السيوطي : ٥٧/١ .
- (٦٨) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٨، ٢١، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٥٧، ونحو المعاني، د.أحمد عبد الستار الجواربي: ١١٥ - ١١٦، والتراكيب اللغوية في العربية دراسة وصفية تطبيقية، د.هادي نهر: ٢٠٥، والبحث النحوي عند الأصوليين: ٢٥٦ .
- (٦٩) نحو المعاني: ١١٦ .
- (٧٠) ينظر : بناء الجملة العربية: ٤٨ ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٨٣- ١٨٤ .
- (٧١) نظرات في الجملة العربية: ١٧-١٨ .
- (٧٢) ينظر: نحو المعاني: ١١٥ .
- (٧٣) ينظر: مغني اللبيب : ٣٧/٢ ، وهمع الهوامع: ٥٧/١ .
- (٧٤) ينظر: في النحو العبي قواعد وتطبيق، د. مهدي المخزومي: ١٦١ .
- (٧٥) المسائل العسكرية في النحو: ٨١-٨٢ .
- (٧٦) ينظر : المفصل : ٢٤ ، والمصباح : ٤١ ، ومغني اللبيب : ٣٧/٢ ، وهمع الهوامع : ٥٧/١ .
- (٧٧) ينظر : نحو المعاني: ١٠٦ ، ونظرات في الجملة العربية : ١١٠-١٤٢ .
- (٧٨) ينظر: المغني في النحو ٣٢١/٢ ، والإرشاد إلى علم الإعراب : ٣٧
- (٧٩) ينظر: النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، د. مهدي المخزومي: ٨٧، وفي النحو العربي نقد وتوجيه: ٥٠ - ٥٢ .
- (٨٠) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ١٩ - ٢٠ ، وبناء الجملة العربية: ٤٨ ، والبحث النحوي عند الأصوليين: ٢٤٨ ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها: ١٨٢ ، وتطور دراسة الجملة بين النحويين والأصوليين، د. صالح الظالمي: ٧٦ - ٧٧ .

- (٨١) ينظر: ١٠٩-١٤٢.
- (٨٢) نظرات في الجملة العربية: ١٢١.
- (٨٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٢-١٢٥.
- (٨٤) المصدر نفسه: ١٢٦.
- (٨٥) المصدر نفسه: ١٢٩.
- (٨٦) المصدر نفسه: ١٣٧.
- (٨٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٢٧-١٢٩.
- (٨٨) المصدر نفسه: الخاتمة: ١٨٨.
- (٨٩) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٢، و ١٤٠.
- (٩٠) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٦-١٤١.
- (٩١) المصدر نفسه: ١٤١-١٤٢.
- \*\*\*\* هذه عبارة د. إبراهيم السامرائي ، كما سيأتي.
- (٩٢) الجمل التي لا محل لها من الإعراب في القرآن الكريم: ٢٨.
- (٩٣) شرح الجمل في النحو، عبد القاهر الجرجاني: ٣١٩.
- (٩٤) الأشباه والنظائر، السيوطي: ١٧/٢ - ١٨.
- (٩٥) مغني اللبيب: ٤٣/٢.
- (٩٦) نظرات في الجملة العربية: ٩٨.
- (٩٧) المصدر نفسه: ٩٨-٩٩.
- (٩٨) إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٣.
- (٩٩) نظرات في الجملة العربية: ٢٠.
- (١٠٠) ينظر: المصدر نفسه: ٦٩.
- (١٠١) ينظر: المصدر نفسه: ٦٨.
- (١٠٢) المصدر نفسه: ٧٠.
- (١٠٣) المصدر نفسه: ٧٠-٧١.
- (١٠٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧٤-٧٥.
- (١٠٥) الأصول في النحو: ١٠/٢.
- (١٠٦) ينظر: نظرات في الجملة العربية: ٨١-٨٤.
- (١٠٧) ينظر: المصدر نفسه: ٨٤-٨٧.
- (١٠٨) ينظر: المصدر نفسه: ٨٧-٨٨.
- (١٠٩) المصدر نفسه: ٩٩-١٠٠.
- (١١٠) المصدر نفسه: ١٠١.
- (١١١) ينظر: المصدر نفسه: ١٠١.
- (١١٢) المصدر نفسه: ١٠٣.

- (١١٣) المصدر نفسه: ١٠٤ .
- (١١٤) المصدر نفسه.
- (١١٥) المصدر نفسه: ١٠٤ - ١٠٥ .
- (١١٦) المفصل: ٢٢ .
- (١١٧) ينظر: نظرات في الجملة العربية: ١٢٩، و١٣٧ .
- (١١٨) ينظر: إلغاء الإعراب التقديري والمحلي (ضمن كتاب الاتجاهات الحديثة في النحو)، محمد شفيق، دار المعارف، مصر - القاهرة، ط/١، ١٩٥٨ م .
- (١١٩) النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٨٦ .
- (١٢٠) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٢٣١ .
- (١٢١) بناء الجملة العربية: ٢٠١ .
- (١٢٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٩٨ .
- (١٢٣) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣١٥-٣١٦، ونظرات في الجملة العربية: ٩٦ - ٩٧ .

---

## **Contemporary View in Arabic Grammar for Dr. Kareem Hussien Nasih Al-khalidy-Arabic Sentence as a Sample**

**Dr. Shaimaa Rasheed Mohammed Zangana**  
**University of Raparin Rania- Faculty of Education-**  
**Kurdistan Territory**  
**shaimaa81.sr@gmail.cmo**

### **Abstract:**

This research aims to study the views of P. Dr. Karm Hussein Nassih AL- Khalidi in Arabic grammar about Arabic sentences from aspects cannot be found in books and grammatical sources, or that who did search in these aspects did not cover them, or covered but no results. The importance of this research is what we find in our teacher glances Dr. Karim al-Khalidi of new ideas in some aspects and issues related to the Arabic sentences will contribute to the facilitation of Arabic grammar, and correct a number of ideas and opinions, which was the main reason as to make it difficult for learners and professionals at the same time.